

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٣٨

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد رافيناتا أرياسينها (سري لانكا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-06009(A)



* 1 8 0 6 0 0 9 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٣٨ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، اسمحوا لي بأن أتناول قائمة الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر التي ترغب في المشاركة في عملنا خلال دورة عام ٢٠١٨. والطلبات التي تلقتها أمانة مؤتمر نزع السلاح لغاية الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم أمس ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ واردة في الوثيقة CD/WP.604/Add.2 المتاحة على طاولنا. وستعرض عليكم أية طلبات ترد من الدول غير الأعضاء بعد التاريخ المذكور أعلاه كي تنظروا فيها وتتخذوا قراراً بشأنها في الجلسات العامة القادمة.

هل أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة تلك الدول للمشاركة في عملنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟ لا أرى أي اعتراض. وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أعلق الجلسة لفترة وجيزة ليتمكن ممثلو الدول غير الأعضاء الذين دُعوا للتو إلى المشاركة في عمل المؤتمر من الجلوس في مقاعدهم في قاعة المجلس. عُلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، الزملاء الموقرون، لقد سُرنا بتبادل الآراء البناء الذي جرى خلال الجلسات العامة الرسمية وغير الرسمية في الأسبوع الماضي. فقد طرحتم أفكاراً ملموسة بشأن الأساليب التي تتيح العمل بطريقة مختلفة وإحراز تقدم بشأن جدول أعمال المؤتمر. وكان من المثير للاهتمام ملاحظة أن معظم الوفود قررت التحدث خلال الجلسات العامة الرسمية، ولكن قُدمت أيضاً مساهمات هامة خلال الجلسة العامة غير الرسمية. وكانت بعض المقترحات جديدة، بينما حاولت أخرى التوفيق بين المواقف المختلفة وإيجاد أرضية مشتركة.

أشكر لكم جميعاً قيامكم بهذه العملية، التي أعتقد أنها كانت مفيدة جداً لنا جميعاً وأنها تفي تماماً بقصد الرئاسة السريلاكية عندما عممنا مجموعة المقترحات التي قُدمت سابقاً في مؤتمر نزع السلاح منذ عام ٢٠٠٠.

لقد لاحظ أحد الوفود، في أواخر الجلسة الماضية، أن هناك عناصر تقارب في مختلف المقترحات المقدمة وأشار إلى أنه لا ينبغي ترك تلك الأفكار تموت، وإنما ينبغي بالأحرى انتشالها وعرضها على الدول حتى تتمكن من تقدير الطريقة التي تستطيع بها ترجمتها إلى مادة يمكن النظر فيها وتدارسها بصورة أكثر تحديداً. فاجتمعت، بالتالي، بعدد من الدول في محاولة لإيجاد أوجه تآزر بين النهج. وتشاورت، أولاً، مع فرادى الدول التي تقدمت بمقترحات ملموسة لإجراء المزيد من النقاش بشأنها. ثم اجتمعت بتلك الدول كمجموعة من أجل تجميع كل الأفكار الأولية التي طُرحت على بساط البحث خلال الجلسات الرسمية وغير الرسمية المعقودة في الأسبوع الماضي.

واسمحوا لي بأن أشدد على أن محط تركيزنا ليس إيجاد برنامج عمل جاهر للعمل به فوراً، وإنما ينصب تركيزنا، نظراً إلى الاختلاف الكبير بشأن هذه المسألة، على إيجاد أرضية

مشتركة لمقاربة برنامج العمل مقارنة ذات معنى وجديرة بالثقة. وأنوي مواصلة مشاوراتي في الأيام المقبلة وعندها، سأعرض عليكم نتائج هذه المشاورات.

واسمحوا لي الآن بأن أنتقل إلى قائمة المتكلمين التي بحوزتي لهذا اليوم. وأول المتكلمين على قائمتي هي سفيرة كندا، يليها ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكولومبيا، وبلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي، وبولندا، وهنغاريا، وباكستان. وأعطي الكلمة الآن لسفيرة كندا الموقرة.

السيدة هولان (كندا) (تكلمت بالفرنسية): أتناول الكلمة لأدلي ببيان باسم وفد كندا وبصفتي رئيسة لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT) (فريق الخبراء التحضيري).

قبل أن أبدأ، أود أن أشكر سفير ميانمار، السيد لين، للعمل الرائع الذي قام به من أجل تنسيق عمل الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً في عام ٢٠١٧. وفي سياق هذه المبادرة، أجرت ألمانيا نقاشاً معمقاً بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وأود أن أشكر السفير بيونتينو على الدور الذي أداه في الفريق.

ويسعدني أن تتاح لي الفرصة لأشارك في الجهود البناءة التي يبذلها الفريق لصياغة توصيات بشأن العناصر الرئيسية للمعاهدة. وقد اجتمع الفريق للمرة الأولى هنا في جنيف في تموز/يوليه وآب/أغسطس الماضيين، وأجرى مناقشات هامة وتفاعلية للغاية. وقد تأثرت بوجه خاص بالجو المتسم بالود والعمل الجماعي الذي ساد منذ بداية الاجتماعات. وإنه لامتياز حقيقي أن أترأس فريقاً يضم مثل هؤلاء الخبراء المهنيين المرموقين، الموجود بعضهم هنا معنا اليوم. (تكلمت بالإنكليزية):

السيد الرئيس، إن وضوح الغرض كان عاملاً رئيسياً في ضمان أن تبقى مناقشات فريق الخبراء التحضيري منتجة وموضوعية. والنقطة الأولى التي من المهم أن نؤكد عليها هي أن هذا الفريق يقوم بالتحضير لمفاوضات بشأن إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وليس بإجراء مفاوضات. وبما أننا لا نتفاوض، فإن الفريق لم يسع إلى تضيق مجموعة الخيارات المتاحة لمعاهدة مقبلة. وعلى الرغم من أننا توصلنا إلى نقاط اتفاق حدثت بصورة طبيعية، فإن الفريق ما زال يركّز على استخلاص قائمة مقتضبة وواضحة اللغة من الأحكام المحتملة للمعاهدة، تتناول جميع جوانب هذه المعاهدة، بما يشمل تعريفاتها، ونطاقها، والتحقق منها، وإطارها القانوني والمؤسسي.

ولا يُتوقع أيضاً من الخبراء أن يقدموا تنازلات بشأن مواقفهم الوطنية سوف تضر بالطبع بأي موقف تفاوضي مقبل. وهذا النهج أتاح لهذا الفريق حرية إجراء مناقشة صريحة وجماعية بشأن الأسس الموضوعية لجميع الخيارات والنظر في كيفية ارتباط أحدها بالآخر كجزء من هيكل لمعاهدة مقبلة. وإني ممتنة للمجهود الحقيقي الذي بذله الخبراء للبناء على الأفكار الأساسية التي طرحها فريق الخبراء الحكوميين المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بشأن جوانب هذه المعاهدة، لا لنسخ تلك الأفكار. وأعتقد أنه يمكننا الاطمئنان إلى أنه أياً كانت التوصيات التي سيُتفق عليها في نهاية الأمر في الدورة الختامية للفريق، فإنها ستكون قد دُرست تماماً من كل زاوية.

وعلى الرغم من أنني لا أنوي التحدث بكثير من التفصيل عن خصائص العمل المضطلع به في الفريق التحضيري، فإنني أود بالفعل أن أسلط الضوء على بعض التقدم الموضوعي غير المتوقع الذي حققه الفريق خلال دورته الأولى. فإضافة إلى التقدم الذي حققه بشأن وضع قائمة بعناصر محتملة للمعاهدة، أعجبت أيضاً بالخطوات الواسعة التي خطاها الفريق في رسم نماذج مؤسسية ملموسة لمعاهدة مقبلة. فقد أنجزنا أكثر من استعراض سطحي. وفي الواقع، عندما كنا نغوص أكثر في تفاصيل كل نموذج، كانت تظهر مسائل هامة وجديدة فيما يتعلق بالروابط المتبادلة بين الترتيبات المؤسسية للمعاهدة ونظامها الخاص بالتحقق، فضلاً عن المهام التي سيتعين على مختلف أجهزة الحوكمة الاضطلاع بها.

وأؤكد أيضاً أن هذا الفريق لا ينتقي القضايا السياقية أو يطرحها جانباً، بما في ذلك الديناميات السائدة في البيئة الأمنية الدولية وما تنطوي عليه من تحدٍ، كما أننا لا نسعى إلى حل القضايا السياسية التي تحول دون اتخاذ إجراءات هنا في مؤتمر نزع السلاح. وبدلاً من ذلك، فإننا نقوم بكل ما يمكن فعله في حال عدم وجود مفاوضات فعلية كي نسهل ذلك العمل عندما يحدث. ولقد وجدتُ المناقشات المفصلة والتقنية التي جرت بشأن القضايا الأساسية، والتي تجاوزت بكثير المواقف السياسية المعروفة تماماً والبالية تماماً، بما في ذلك بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية، مناقشات مشجعة. وفي الواقع، رغم أن كندا مصممة على تحقيق خاتمة ناجحة لهذه العملية، إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذا النوع من الحوار مفيد في حد ذاته في تعزيز الائتمان والثقة بين الدول. وإن حسن النية هذا مشجع، وآمل حقاً أن تستمر هذه المداولة لغاية الدورة النهائية هذه السنة. وعلى الرغم من أنني مسرورة بالنجاح الذي حققناه حتى الآن، أود أن أشير إلى أنه لم يعد لدى الفريق متسع من الوقت مطلقاً. لقد وصلنا بالفعل إلى منتصف الطريق في إنجاز مهام ولايتنا، وما زال يتعين علينا القيام بقدر كبير من العمل في دورتنا الثانية.

وعلى الرغم من أن الطابع الذي اتسمت به الدورة الأولى يُبشر تماماً بالنجاح، فإن من المبكر جداً التحدث عن نتائج. على أنني أستطيع أن أعطيكم فكرة عما تأمل كندا تحقيقه. فإذا كان التقرير سيتضمن بياناً واضحاً بالخيارات المتاحة بشأن عناصر المعاهدة - مصاغاً بلغة واضحة - فيما يتعلق بجميع جوانب المعاهدة، فإنني أعتقد أن ذلك سيوفر للمتفاوضين المقبلين نقطة انطلاق ممتازة لعملهم. وإذا تمكّن الفريق التحضيري من أن يبيّن بصورة مقتضبة الاعتبارات التي ينبغي أن يأخذها المتفاوضون في الحسبان لدى التداول بشأن تلك الخيارات، فإن ذلك سيعجل بمهمتهم أيضاً.

ووفقاً لما طلبته الجمعية العامة في القرار ٢٥٩/٧١، سادعو إلى عقد جلسة استشارية غير رسمية ثانية في نيويورك في ١٥ و ١٦ شباط/فبراير. وبصفتي رئيسة، فإنني ملتزمة شخصياً بضمان أخذ آراء المجتمع الدولي برمته في الحسبان في عمل فريق الخبراء التحضيري في كل خطوة من خطوات العملية. وإن الطابع الشمولي لهذا المجهود والمسار التكراري الذي يتبعه بين فريق الخبراء التحضيري والجمعية العامة أمر أعتره واحداً من أقوى مكامن القوة لدى الفريق في سيره قُدماً لتحقيق نتائج عمله. ومن الواضح أن الجمعية العامة حريصة على الانخراط في هذه العملية وأنها تواصل مساءلة هذه الهيئة - مؤتمر نزع السلاح - عما تُجره من تفاوض.

وربما عليّ أن أقول كلمة بشأن قيمة أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وما هو على المحك ومن الضروري القيام به في هذا الطرف. ففي سياق يستمر فيه إنتاج المواد الانشطارية الخاصة بالأسلحة النووية في بعض أنحاء العالم - وهناك توسع مقلق في بعض الترسانات - لا ينبغي التشكيك في قيمة تلك المعاهدة. وحتى في سياق معاهدة حظر يجري إنفاذها بشكل كامل، ينبغي التذكير بأنه ستظل هناك مع ذلك ضرورة لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية نظراً إلى استمرار إنتاج هذه المواد وإلى الحاجة إلى التحقق مما إذا كانت تحوّل إلى برامج لصنع الأسلحة. وما يعدّ في الواقع مقياساً لمدى تقبّل الحاجة إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن اللاعبين ذوي المواقف المختلفة الذين شاركوا في المناقشة المتعلقة بمعاهدة الحظر ق أشاروا دوماً إلى تكامل المبادرتين. فالتأييد لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لا يضعف، بل على العكس، يكاد يصبح عالمياً، كما برهنت على ذلك عملية التصويت الأخيرة على المعاهدة في الجمعية العامة.

وفوائد هذه العملية تتجاوز إلى حد كبير مساهمتها الموضوعية في عدم الانتشار في هذا الوقت بوجه خاص. والحقيقة هي، وجميعنا يعلمها، أننا أمام مفترق طرق. فالروح التعاونية التي أفضت إلى خطة العمل ذات الـ ٦٤ بنداً المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ قد تبددت في معظمها. وهناك شعور واسع بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدّم بشأن نزع السلاح، وشكك بشكل حقيقي في قدرة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على العمل معاً بشكل بناء من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وهذا الدافع المزدوج - تحقيق تقدم موضوعي في اتجاه التفاوض على هذه المعاهدة الذي فات وقته منذ زمن طويل، مع القيام، في الوقت ذاته، بإعناش مبادرات نزع السلاح النووي التي تجمع الجهات صاحبة المصلحة معاً - هو وراء سعي كندا القوي إلى وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وكما نعلم جميعاً، لا تزال هناك انقسامات عميقة بين الأعضاء بشأن الغرض الأساسي لأي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فيرى البعض أن من الأمور الحيوية أن تساهم هذه المعاهدة مساهمة مباشرة في نزع السلاح. ويرى آخرون أنها بالدرجة الأولى أداة لعدم الانتشار، كما يرى آخرون أيضاً أنها أداة لعدم الانتشار ذات تأثير على نزع السلاح. وسيكون للكيفية التي ستحل بها هذه المسألة في نهاية الأمر أثر كبير على مضمون المعاهدة. وقد يتساءل البعض عن قيمة عمل الفريق التحضيري في غياب اتفاق بشأن الهدف الأساسي للمعاهدة، وهذا مفهوم؛ ولكن من الممكن إحراز تقدّم نحو التحضير لمفاوضات، حتى في حال عدم وجود اتفاق بشأن هذه النقطة الأساسية.

وبصرف النظر عما إذا كان المجتمع الدولي يختار معاهدة واسعة النطاق أو ضيقة النطاق، فإننا نظل نحتاج إلى مفهوم واضح لماهية الأنواع المختلفة من المواد الانشطارية التي يمكن أو ينبغي أن تقيدها أي معاهدة، ولماذا. وما زال يتعين على الدول الأعضاء استكشاف مختلف الخيارات المتاحة بشأن الترتيبات المؤسسية للمعاهدة. وما زال يتعين أيضاً دراسة وفهم ما يترتب على مختلف النهج من آثار على التحقق. وإن عملية استكشاف هذه القضايا ليست مجرد عملية تلخيص لما هو معروف بالفعل. فلدى استكشافنا هذه القضايا، تنشأ مسائل جديدة وهامة تُعمّق فهمنا لعواقب الخيارات المتاحة أمامنا لدى صياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي نهاية المطاف، إن توفير المجموعة الكاملة من الخيارات بشأن كل جانب من الجوانب الرئيسية للمعاهدة، مبنية بلغة واضحة، سيكون أيضاً ذا قيمة نفيسة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء التي لا تمتلك مواد انشطارية والتي ليست لديها مواقف ثابتة بشأن هذه المسائل، ولكنها ستكون مع ذلك طرفاً في هذه المفاوضات، وستتأثر بنتائجها. فمن الأمور الأساسية، بالتالي، أن نطرح على الطاولة المجموعة الكاملة من الاعتبارات والخيارات، ومن الممكن القيام بذلك حتى في حال عدم وجود اتفاق بشأن الغرض الأساسي من المعاهدة.

وأود أن أختتم كلامي ببعض الآراء الشخصية بشأن ما سيحدث بعد ذلك. إننا لسنا غير مدركين لمخاطر أن ينتهي الفريق التحضيري حقاً، وإنما ندرك مخاطر ألا يواصل نتاج جهده هنا في جنيف. فثمة حاجة ملحة إلى حوار سياسي بشأن العوائق الحقيقية القائمة أمام المفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهذا الأمر لا يمكن أن يحدث في فريق خبراء. فإذا كان مؤتمر نزع السلاح لا يستطيع أن يعالج حتى معظم القضايا التي نضجت تماماً، فإن التشكيك في استمرار أهمية المؤتمر سوف يقوى وسوف تُثار أسئلة معقولة حول سبب الاستمرار في الاستثمار بهذا الشكل الكبير في هذه المؤسسة. وسوف يزيد ذلك أيضاً من مخاطر مواصلة بحث قضايا مؤتمر نزع السلاح خارج هذا المنتدى، وفي ظل ظروف قد تخلق وهماً بحدوث تقدم دون أن يكون هناك تقدم في الحقيقة. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن عملية المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سوف تتيح إيجاد نُهج وحلول يمكن أن تُساعد على التخفيف من الشواغل المتمثلة في أن وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر غير ملائم للمصالح الأمنية لأي أحد. ومن الأمور الأساسية أيضاً أن نتجاوز شرط المعاملة بالمثل بين معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وقضايا أساسية أخرى في هذه الهيئة. فقد قُيدنا لفترة طويلة جداً في تلك الشبكة.

إنه ليس في صالح أحد، السيد الرئيس، أن تزول عملية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بعد أن يُقدم الأمين العام ما يؤمل أن يكون تقريراً للفريق التحضيري أعدّ بتوافق الآراء إلى مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، تقوم كندا، بالتعاون مع الدولتين الشريكتين الألمانية والهولندية، بحشد موارد كبيرة، بشرية ومالية على السواء، خلال دورة حياة الفريق التحضيري بغية إعطاء قوة دفع حقيقية للتقدم. إننا نعتبر ذلك سنة تعاون للدبلوماسية تتوج ٢٥ سنة من الاستثمار الكندي في هذا الملف؛ ولكن ليس في مقدور كندا وحدها أن تتوصل إلى مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. فبغية ضمان أن تسير هذه القضايا على النحو الصحيح، فإنه يتعين على الدول التي لديها مصلحة مباشرة في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تشارك في دفع عجلة هذه العملية وأن تتأكد من ممارسة الدبلوماسية اللازمة لجلب اللاعبين الرئيسيين إلى طاولة المفاوضات. ولقد شهدت شخصياً التفاني والالتزام الحقيقيين لأعضاء فريق الخبراء التحضيري - الذين يمثلون الطيف الكامل للمصالح - في ذلك المجهود. وإنه لشرف لي أن أكون جزءاً من هذا الفريق، وأؤكد لكم التزام الحكومة الكندية الكامل بالتوصل إلى نتائج ناجحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كندا على بياها وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، الزملاء المقفرون، أتناول الكلمة اليوم لتشارطوني بعض المقطفات البارزة من "استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة" الذي نُشر يوم الجمعة الماضي. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كلّف الرئيس

ترامب وزير الدفاع بإجراء استعراض جديد للوضع النووي "لضمان أن تكون قوة الردع لدى الولايات المتحدة حديثة ومتينة ومرنة وقابلة للتكيف ومستعدة ومصممة على النحو المناسب لردع تهديدات القرن الحادي والعشرين وطمأنة الحلفاء". فقامت وزارة الدفاع، إلى جانب وزارة الخارجية ووزارة الطاقة، بإجراء استعراض متأنٍ وشامل قيّم فيه أدوار الأسلحة النووية في البيئة المعرضة لتهديدات شديدة الخطورة اليوم وبيّنت الاستراتيجية والقدرات المطلوبة لدعم تلك الأدوار.

وطوال عملية الاستعراض، تشاورنا مع الحلفاء ومع شركاء وخبراء من داخل الحكومة وخارجها. ويعكس "استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٨"، الناجم عن ذلك، الأولوية الاستراتيجية لوزارة الدفاع في الاحتفاظ بترسانة نووية مأمونة وفعالة تنجح في: ردع شن هجمات نووية وغير نووية؛ وطمأنة حلفائنا؛ والرد في حال فشل الردع؛ والتحوط تجاه المخاطر وأوجه عدم اليقين المحتملة.

لقد انتقد البعض الولايات المتحدة لعدم اعتمادها غرضاً وحيداً للأسلحة النووية. لنكن واضحين: إن الإدارة السابقة، في عام ٢٠١٠، لم تجد أن الظروف مناسبة لاتباع سياسة من هذا القبيل في بيئة أمنية أكثر اعتدالاً. وقد ساءت هذه الظروف الأمنية منذ ذلك الوقت، وهو أمر لا جدال فيه.

السيد الرئيس، لقد سعت الولايات المتحدة باستمرار، لمدة سنوات، إلى إجراء تخفيضات في عدد الأسلحة النووية ودورها. ومثل هذا السعي أولوية على صعيد السياسة أبرزت في "استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠". على أن دولاً معينة أخرى قامت منذ ذلك الوقت بعكس ذلك: فعلى النقيض من الولايات المتحدة، سعت بقوة إلى تحديث قواتها النووية القائمة. ووطورت أيضاً قدرات نووية جديدة ونشرت في الميدان. وتقوم روسيا والصين وكوريا الشمالية بتنمية مخزونها وزيادته بروز الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية، وفي بعض الحالات، بمواصلة استحداث قدرات نووية جديدة لتهديد الدول الأخرى المسالمة.

ونتيجة لذلك، فإن البيئة الأمنية اليوم باتت أكثر تعقيداً ودينامية وقسوة وتهديداً أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الباردة. وتتميز هذه البيئة بقيام قوى كبرى ودول شريرة، بصورة متزايدة، بتحدي النظام الدولي. وهي تنتهك الحدود وتريد من قدرتها على تهديد الولايات المتحدة وحلفائنا. ومما يثير القلق بوجه خاص التباين الكبير بين الترسانات النووية غير الاستراتيجية في روسيا والولايات المتحدة. وإلى جانب المذهب النووي الروسي، إن استثمار روسيا في المنظومات غير الاستراتيجية يوحي بأنها ترى أن هناك ميزة قسرية للاستخدام النووي المحدود يمكن استغلالها. وفي الوقت ذاته، أدى تحديث الصين لقواتها العسكرية إلى توسع قواتها النووية، مع وجود قدر ضئيل أو معدوم من الشفافية فيما يتعلق بنواياها.

إن الولايات المتحدة لا ترغب في النظر إلى الصين أو إلى روسيا على أنهما عدوتان، وتسعى إلى إقامة علاقات مستقرة مع كلتا الدولتين. على أن "استعراض الوضع النووي" يتناول على نحو صريح، بحكم الضرورة، التحديات التي تثيرها السياسات والبرامج والقدرات الاستراتيجية لهاتين الدولتين وغيرهما من الدول، وقدرات الولايات المتحدة المطلوبة لحماية حلفائها وشركائها. وكما ناقشنا في هذا المنتدى مرات عديدة في الماضي، فإن كوريا الشمالية سرّعت سعيها الاستفزازي إلى بناء قدرات في مجال الأسلحة النووية والصواريخ وأعربت عن تهديدات صريحة باستعمال الأسلحة النووية ضد الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. ويُصر مسؤولو كوريا

الشمالية على أنهم لن يتخلوا عن الأسلحة النووية، وربما ستمكن كوريا الشمالية بعد شهرين فقط من امتلاك القدرة على ضرب الولايات المتحدة بقذائف تسيارية نووية. وبالنظر إلى القدرات الراهنة والناشئة لكوريا الشمالية وإلى خطبها وأعمالها الاستفزازية للغاية، فإنها أصبحت تشكل تهديداً داهماً للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها لا يمكن التنبؤ به. وبناء على ذلك، فإن "استعراض الوضع النووي" يؤكد من جديد أنه يجب القضاء على البرنامج النووي غير المشروع الخاص بكوريا الشمالية قضاءً تاماً ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، بما يؤدي إلى جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من أن البيئة الأمنية ازدادت سوءاً، فإن الولايات المتحدة أرجأت مراراً إعادة الاستثمار في نُظم إصال أسلحتنا النووية وبنيتها التحتية التي هي بحاجة ماسة إليها. وإن "استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٨" يعكس بالتالي ضرورة حتمية جوهرية لحماية الولايات المتحدة وحلفائها، بوسائل منها تعزيز ردعنا النووي، وفي الوقت ذاته، تجديد التزامات الولايات المتحدة المتعلقة بعدم الانتشار.

وفي الوقت الذي يتعين فيه على استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٨ أن يأخذ تماماً في الاعتبار هذه الحقائق المنطوية على تحديات، وهو يفعل ذلك بالفعل، فإنه متسق إلى حد كبير مع السياسات النووية والوضع النووي للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة. فعلى سبيل المثال، إن الدور الأساسي للأسلحة النووية للولايات المتحدة لا يزال يتمثل في ردع شن هجمات نووية وغير نووية على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. ولا يمكن للقدرات النووية للولايات المتحدة أن تمنع نشوب جميع الأزمات والمنازعات، إلا أنها تُساهم فقط وبصورة أساسية في منع نشوب حرب وتصاعد المنازعات. والسياسة الإيضاحية الوارد وصفها في استعراض الوضع النووي هي عنصر استمرارية. وتنص هذه السياسة على "أن الولايات المتحدة لن تنظر في استعمال الأسلحة النووية إلا في الظروف القصوى للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها". ويمضي استعراض الوضع النووي بعد ذلك في تفسير هذه الظروف: "يمكن أن تشمل الظروف القصوى الهجمات الاستراتيجية غير النووية الهامة. وتشمل الهجمات الاستراتيجية غير النووية الهامة، على سبيل المثال لا الحصر: الهجمات على السكان المدنيين أو البنية التحتية للولايات المتحدة أو لحلفائها أو شركائها، والهجمات على القوات النووية للولايات المتحدة أو لحلفائها، وعلى مراكز القيادة والسيطرة أو الإنذار أو قدرات التقييم الخاصة بها".

ويذكر استعراض الوضع النووي أيضاً أن "الولايات المتحدة لن تستعمل الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تُهدد باستعمال هذه الأسلحة، وذلك امتثالاً لالتزاماتها المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية". وأخيراً، يذكر استعراض الوضع النووي "أن الولايات المتحدة لم تعتمد قط سياسة المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وأنه، نظراً إلى بيئة التهديد المعاصرة، ليس هناك مبرر لمثل هذه السياسة اليوم. وما زالت سياسة الولايات المتحدة تبقي على بعض الغموض فيما يتعلق بالظروف المحددة بالضبط التي يمكن أن تؤدي إلى رد نووي من قبل الولايات المتحدة".

وجدير بالذكر أن تعبير الظروف القصوى وضمانة الأمن السلبية نظيران للتعبيرين اللذين وردا في "استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠" ويتسقان مع عقود من السياسة النووية للولايات المتحدة. و"استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٨" لا يخفف بأي شكل من الأشكال

العتبة النووية للولايات المتحدة، وإنما، بإقناعه الأعداء بأن استعمال الأسلحة النووية، وإن المحدد، سيكون أكثر كلفة مما يستطيعون تحمله، فإنه يرفع تلك العتبة. إن قصدنا هو الحد من خطر أن يخطئ الآخرون الحساب أو يُقامروا معتقدين أن هناك بعض الميزة الممكن استغلالها. والهدف هو توضيح أنه ليس من مصلحة الآخرين استعمال الأسلحة النووية.

وأود أن أركز الآن على بعض أجزاء استعراض الوضع النووي ذات الصلة بمؤتمر نزع السلاح. إن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بهدف نزع السلاح، الطويل الأجل، حسبما تسمح الظروف بذلك، وستواصل التقيد بالتزاماتنا بموجب المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، بما في ذلك الحدود الوسطى التي توصلنا إليها في آب/أغسطس من العام الماضي. وما زلنا ملتزمين بعدم انتشار السلاح النووي، ونواصل التقيد بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار وسنعمل على تعزيز نظام عدم الانتشار. وستظل سياسة الردع النووي الموسع الجدير بالثقة التي تتبعها الولايات المتحدة تشكل حجر الزاوية في جهودها في مجال منع الانتشار.

وستسعى الولايات المتحدة إلى تهيئة الظروف السياسية والأمنية التي يمكن أن تتيح إجراء المزيد من تخفيضات الأسلحة النووية. وسنعمل على زيادة الشفافية وإمكانية التنبؤ، حيثما كان ذلك مناسباً، من أجل تجنب الخطأ المحتمل في الحساب لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول من خلال الحوارات الاستراتيجية، وقنوات الاتصال الهادفة إلى الحد من المخاطر، وتقاسم الممارسات الجيدة المتعلقة بسلامة وأمن الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد حلول طويلة الأجل للصعوبات التقنية المتعلقة بالتحقق من تخفيضات الأسلحة النووية، وستستكشف، بالتالي، مفاهيم ونهجاً جديدة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك مواصلة تقديم الدعم إلى الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

إن أولى أولويات وزارة الدفاع هي ردع شن هجوم نووي والاحتفاظ بالقدرات النووية اللازمة للقيام بذلك. وكما اعترفت بذلك جميع استعراضات الوضع النووي السابقة، فإن الثالوث النووي للولايات المتحدة هو الأساس الضروري لقدرات الردع لديها. وبناء على ذلك، سنقوم، تماشياً مع برامج الإدارة السابقة، بتعزيز وإعادة بناء الثالوث النووي، الذي يعمل كل ذراع من أذرعه الآن أكثر بكثير من مدة خدمته المخطط لها في الأصل. وبعد العديد من سنوات التأخير، وفي بعض الحالات، من الإهمال الفعلي، سنقوم أيضاً بتحديث بنيتنا التحتية النووية الهرمة ونظام السيطرة والتحكم لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين. وتعزيز الردع ليس مجرد مسألة قدرات نووية. فسنعمل مع الحلفاء والشركاء كي لا يُخامر أعداءنا المحتملين أي شك بخصوص تلاحمنا وتصميمنا وقدرات تحالفنا الواسع اللازمة للردع وللمحافظة على أمننا المشترك.

وبعد الاستعراض التاريخي والمشاورات المكثفة، من الواضح أن استعراض الوضع النووي هذا يتماشى إلى حد كبير مع سبعة عقود من نهج الولايات المتحدة والحلفاء فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالأسلحة النووية وبمجال هذه الأسلحة. وهذا النهج يُعزز التزامات الولايات المتحدة تجاه منع انتشار الأسلحة النووية بوصفه أحد الشروط الأساسية التي تدعم أهدافنا الخاصة بالردع، ويواصل أهدافنا المتمثلة في عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة، ومكافحة الإرهاب النووي. واستعراض الوضع النووي هذا يختلف عن استعراضات الوضع النووي السابقة من حيث أنه يرد على التطورات المعادية بغية الردع عن استخدام السلاح النووي طوال كامل أنواع المنازعات، ويشدد أكثر على سياسة إيضاحية تبين رهانات الولايات المتحدة في أي نزاع يشمل

الولايات المتحدة أو حلفاءنا، لإقناع الأعداء بأن الولايات المتحدة ستنتصر دائماً، حتى وإن حاولوا أن يصعدوا أسلوبهم ليتجاوزوا نزاعاً تقليدياً فاشلاً. وبشكل أوضح، إنه يُعالج مسألة التحوط المراد منه ضمان أن تأخذ الولايات المتحدة تماماً في الحسبان المخاطر المتوقعة التي قد تواجه ردعنا النووي.

وختاماً، إن "استعراض الوضع النووي" هو استعراض أساسي يوضح أدوار أسلحتنا النووية، ويُعلن استراتيجية جديدة، ويلتزم باستكمال قدراتنا النووية. وقد صيغت هذه التغييرات بعناية للتصدي للتغيرات السلبية في البيئة الاستراتيجية وضمن ألا يُخامر أحداً شك في قدرات ردعنا النووي. وما زال الرئيس ترامب ملتزماً التزاماً راسخاً بعدم الانتشار وسنسعى بقوة إلى تحقيق أهداف عدم الانتشار. ولكننا مصممون أيضاً، ما دام هناك أسلحة نووية قائمة، على ضمان أن تبقى الولايات المتحدة على ردع نووي لا يُعلى عليه وعلى إعطاء الأولوية لحماية أمتنا أولاً، إلى جانب حلفائنا وشركائنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على الإحاطة التي قدمها عن استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة. وأُعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أولاً، إن وفدي يرفض بشدة الإشارة غير المقبولة التي أوردها ممثل الولايات المتحدة في بيانه عن الردع النووي المهادف إلى الدفاع عن النفس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويتناول وفدي الكلمة للإدلاء بالبيان التالي بغية تسليط الضوء على الخطوات الخطيرة الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة والتي تتنافى مع الجو الإيجابي السائد في شبه الجزيرة الكورية. فقد أدت المبادرات الاستباقية والجهود المخلصة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تغيير مذهب في وضع شبه الجزيرة الكورية، تمثل في الاتجاه نحو المصالحة وتخفيف التوتر بين الكوريتين. وقد حظي هذا التطور بالترحيب والدعم على النطاق العالمي ويتطلع المجتمع الدولي إلى استمراره. وعلى النقيض من ذلك، فإن الولايات المتحدة، التي لم تسعد بهذا الاتجاه، تسعى عن عمد إلى مفاقمة الوضع بنشر أصول نووية ضخمة بالقرب من شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك مجموعات ضاربة من حاملات الطائرات النووية.

وبالنظر إلى طبيعة هذه التعزيزات العسكرية ونطاقها، فإن الهدف منها هو شن ضربة واقية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أعلنت الولايات المتحدة أيضاً خططها لإجراء مناورات عسكرية مشتركة عدوانية واسعة النطاق بعد الألعاب الأولمبية الشتوية مباشرة. والقصد من ذلك بالفعل هو إعاقة العملية الإيجابية الراهنة في شبه الجزيرة الكورية وتصفيد التوتر.

السيد الرئيس، اسمحوا لي، بعد إذنكم، بأن أفصّل ببضعة أمثلة أخرى. ففي الشهر الماضي، قام نظام واشنطن، بالتواطؤ مع كندا، بعقد اجتماع لوزراء خارجية في كندا بمشاركة معظم البلدان التي اشتركت في الحرب الكورية. وفي ذلك الاجتماع، حرّضت الولايات المتحدة على زيادة الضغط الممارس بقيادتها على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حتى إن وزير الدفاع استخدم لغة الحرب والتهديد باللجوء إلى الخيار العسكري. وقبل ذلك بفترة قصيرة، عقدت الولايات المتحدة الاجتماع الثاني لمجموعة استراتيجية الردع الموسع والتشاور في واشنطن مع كبار مسؤولي كوريا

الجنوبية لبحث توسيع عمليات النشر التناوبية للأصول الاستراتيجية للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية وحولها. وفي تلك الأثناء، تحدث مسؤولو الولايات المتحدة، ومنهم وزير الدفاع ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، بصورة متكررة عن التهديد النووي والصاروخي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتبرير حججهم في اللجوء إلى خيار عسكري. ويجري النظر داخل إدارة الولايات المتحدة في مفهوم جديد، يُسمى بـ "الأنف الدامي" - وهو هجوم مانع محدود على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن كل هذه الوقائع تبين أن نظام واشنطن يستमित في محاولته تعطيل عملية تحسين العلاقات بين الكوريتين التي تحققت بشق النفس. وهي تكشف أيضاً النية الحقيقية لواشنطن، وهي السعي عمداً إلى مجابهة وتوتر قد يجران الوضع مرة أخرى إلى حالة لا يمكن التنبؤ بها. وعلى أي حال، فإن ما تسعى إليه الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية ليس هو السلام؛ إن محل اهتمامها الأول هو الحرب.

السيد الرئيس، حيثما جرت مناورات عسكرية مشتركة بقيادة الولايات المتحدة، تعرض السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية لتهديد جسيم وبلغ انعدام الثقة والمجابهة بين الشمال والجنوب مستوى أقصى. وإذا كان الجو الراهن قد قوّض بسبب مفارقة الولايات المتحدة الوضع لسنتين عديدة من جراء نشر المعدات الحربية النووية، فإنه ينبغي للولايات المتحدة ألا تتهرب من المسؤولية. وينبغي للأمم المتحدة ألا تتعامى عن اللعبة الخطيرة التي تلعبها الولايات المتحدة في مفارقة الوضع وقيادة العالم بأكمله نحو الكارثة الممكنة للحرب النووية.

وفي هذا السياق، بعث وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأسبوع الماضي برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة حثه فيها على الدعوة إلى إجراء تصويت لوقف تعزيز الولايات المتحدة للقوة العسكرية حول شبه الجزيرة الكورية والمناورات العسكرية المشتركة المخطط لها التي تطيح بتحسين العلاقات بين الكوريتين وتخفيف التوتر. وكخطوة فورية إلى الأمام، طلب إلى الأمين العام أن يثير في مجلس الأمن قضية الترحيب بعملية تحسين العلاقات بين الكوريتين وعدم تشجيع البلدان المجاورة على إعاقه هذه العملية. وينبغي أن يتكون لدى البلدان التي أعربت غالباً في هذه القاعة عن قلقها إزاء الوضع في شبه الجزيرة الكورية فهم صحيح للعامل الرئيسي الذي يؤدي إلى تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية ويضر بالسلم والاستقرار في المنطقة. وينبغي أن تتكلم جهاراً وتدعو إلى الوقف الفوري للاستفزازات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة من أجل تعزيز الجو الإيجابي الراهن ومنع تدهور الوضع.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يبدي درجة عالية من اليقظة تجاه ما تطمح إليه الولايات المتحدة من وضع العالم بأكمله تحت سيطرتها استناداً إلى مذهب "أمريكا أولاً" والتفوق النووي، كما عبّر عن ذلك في استعراضها للوضع النووي وفي خطاب الرئيس ترامب عن حالة الاتحاد. ومن المؤكد أن ذلك سيعرض السلم والأمن العالميين للخطر وسيطلق سباق تسلح نووي جديداً يمكن أن يجر العالم أجمع إلى حافة كارثة رهيبه.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصممة على بذل قصاراها لتحسين العلاقات بين الكوريتين، لكنها لن تبقى صامته إزاء أية محاولة سيئة النية لخنق جهودها. وسيكون أفضل خيار أمام الولايات المتحدة هو التخلي عن سياستها العدائية المغلوطة تاريخياً تجاه جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية، والامتناع عن القيام بجميع المغامرات العسكرية التي يمكن أن تعرض العملية الراهنة للعلاقات بين الكوريتين للخطر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لاحظت أن هناك طلبات لممارسة حق الرد، وسأتناولها بالتسلسل الذي وردت به. المتكلم التالي على قائمتي هو سفيرة كولومبيا.

السيدة لوندونيو سوتو (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨، أسمحوا لي بأن أهنئكم وأن أشكركم على جميع الجهود التي تبذلونها لتمكيننا من التغلب على العقبات التي واجهناها في الأعوام السابقة، والتي أدت إلى عدم تحقيق نتائج محسوسة أو إلى عدم وضع أدوات ملموسة لبناء عالم أكثر أمناً. وما زالت كولومبيا وفيه لالتزامها القديم العهد بالمؤتمر، الذي نعتبره منتدى رئيسياً داخل الأمم المتحدة يجري فيه تركيز الجهود على نزع السلاح على المستوى الدولي. إلا أن علينا أن نعمل معاً بروح الالتزام للتغلب على التحديات التي يواجهها المؤتمر. ونحتاج إلى برنامج عمل يمكن أن يكون بمثابة خارطة طريق تمكننا من العمل من أجل هدف مشترك. وكما قلتم سابقاً، فإن الأمر لا يتعلق بوضع هذا البرنامج على الفور، وإنما باتباع نهج ذكي ومستدام يفضي إلى نتائج ملموسة.

وفيما يتعلق بالتمثيل، وكما أوصينا عندما تولينا رئاسة المؤتمر في عام ٢٠١١، فإننا نعتقد أنه قد حان الوقت للإسراع في توسيع عضوية هذا المنتدى وإيجاد الوسائل اللازمة لتمكين المجتمع المدني من المشاركة فيه مشاركة مسؤولة وحقيقية. أما بشأن القضايا الموضوعية، فعلى الرغم من أن كولومبيا ترى أن ظهور آليات بديلة هو علامة على الشعور بالإحباط إزاء الطريق المسدود الذي وصل إليه هذا المنتدى وإزاء عدم تحقيق نتائج ملموسة، فإننا نرى أيضاً أن هذه الآليات لا تتعارض مطلقاً مع ولاية المؤتمر وإنما تُعتبر مكملة لها ويمكن أن تُساهم في إعادة الحياة إلى القضايا قيد النقاش وإعادة وضع إطار لها. وثمة مثال وثيق الصلة بالموضوع هو التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، التي أكدت من جديد أن معاهدة من هذا القبيل سوف تساهم بلا شك مساهمة عملية في زيادة الأمن العالمي. وأشار الفريق أيضاً إلى أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المثالي للمفاوضات المقبلة بشأن القضية. وإننا نوافق على الآراء التي أعرب عنها وفد كندا فيما يتعلق بتحديد وبحث مختلف الخيارات والنظر بعناية في السيناريوهات المحتملة وفي النتائج المرتبطة بكل منها.

إن القضايا التي يبحثها المؤتمر هي من التنوع بحيث إذا كنا نريد إحراز تقدم بشأن أي منها، فإننا يمكن أن نحقق نتائج إيجابية من حيث الحد من التهديدات التي نواجهها. والعمل في سبيل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية هو مسؤولية يجب أن تتقاسمها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، على السواء. ومن الأمور الهامة خلق أوجه تآزر وعمليات تكامل بين الآليات القائمة، مثل اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، والمبادرات الجديدة المتخذة في المجتمع الدولي، بما يضمن توجيه هذه العمليات نحو وضع واعتماد تدابير لتخليص العالم مما يشكله امتلاك واستعمال الأسلحة النووية من تهديد للبشرية.

وترى كولومبيا أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ ينبغي أن تشكل الأساس لوضع تدابير عملية تتصل بنزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتدعم عمل اللجان التحضيرية ومؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠.

السيد الرئيس، إن كولومبيا ما زالت ملتزمة بنزع السلاح على الصعيد الدولي، وإن جهودنا للنهوض بذلك الهدف، إلى جانب جهود بلدان أخرى، ترفد العمل الإقليمي والدولي الهادف إلى تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة التهديدات المشتركة. ولتقديم مثال واحد فقط والإشارة إلى الجهود التي بذلتها الأرجنتين والبرازيل في عهد الرئيسين ألفونسين ونيفيس لتطوير تدابير بناء الثقة في الثمانينات، والتي عززت الأمن الإقليمي في أمريكا اللاتينية، فإن كولومبيا ما انفكت تسعى إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال الأنشطة الثنائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، جرى في عام ٢٠١٧، ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية استعراض النظراء الأول في نصف الكرة والثاني على نطاق العالم بين شيلي وكولومبيا بغية تقييم وتقاسم الخبرات والإجراءات والممارسات الجيدة في مجال تنفيذ القرار على المستوى الوطني. وفي إطار هذا المجهود الثنائي، أُتيحت للهيئات المسؤولة مباشرة عن تنفيذ القرار الفرصة لتتقاسم مع نظيراتها وتحدد الممارسات الجيدة وأوجه القصور والمجالات المحتملة لإقامة المزيد من التعاون، بهدف منع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، وكذلك وسائل إيصالها، على يد جهات فاعلة من غير الدول، وخاصة لأغراض إرهابية.

وهذه الجهود الصغيرة التي تبذلها دولنا كل يوم، إذا اقترنت بمؤتمر لنزع السلاح أكثر فاعلية وأهمية على الساحة الدولية، سوف تضمن أن تكون النتائج التي نحققها معاً نتائج مستدامة وسوف تحسّن حالة الأمن في بلداننا. وأخيراً، أود، باسم كولومبيا، أن أوجه تحية خاصة إلى السفير أليكسي بورودافكين وأن أتمنى له كل النجاح في مهامه المقبلة، التي أنا على يقين بأنه سيؤديها بذات الالتزام الذي أظهره خلال المدة التي تولى فيها منصب سفير الاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كولومبيا على بيانها وأعطي الكلمة الآن لوفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي.

السيدة كمباينين (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. وإن البلدان المرشحة ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وصربيا، والبلد المشمول بعملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، وكذلك أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، تؤيد هذا البيان.

سمحوا لي في البداية بأن أشكر السفيرة هيدي هولان، الرئيسة الكندية لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على الاحاطة التي قدمتها إلى مؤتمر نزع السلاح. وإننا نثني على السفيرة هولان وعلى فريقها لما يبذلانه من جهود بلا كلل لقيادة هذه العملية الهامة إلى نهاية ناجحة.

لقد كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، لأكثر من عقدين من الزمن، في طليعة المدافعين عن البدء الفوري للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى واختتام هذا التفاوض في وقت مبكر، وذلك استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والتكليف الوارد فيها. ونشير إلى أن هناك تأييداً واسعاً داخل المجتمع الدولي لمعاهدة من هذا القبيل، نظراً إلى أنها ستمثل مساهمة عملية هامة في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، أعادت ١٨٨ دولة طرفاً تأكيد الضرورة الملحة للتفاوض على المعاهدة غير التمييزية والمتعددة الأطراف والممكن التحقق منها دولياً وفعلياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ولاختتام هذا التفاوض بنجاح. وفي هذه الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار، نتوقع من جميع الدول الأطراف أن تنصرف وفقاً لهذا الالتزام.

والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على اقتناع بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ما زالت تتصف بالأهمية على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وما زالت وثيقة الصلة بنزع السلاح. وإن المناقشات التي جرت في العام الماضي في الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً والتي يسهلها ألمانيا قد ساهمت في زيادة فهم نطاق المعاهدة الممكن وأهدافها، والتعاريف، والتحقق، والترتيبات القانونية والمؤسسية. ومرة أخرى، نشجع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على ممارسة أقصى درجة من المرونة وعلى الاتفاق على البدء فوراً بالمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أيضاً أنه يمكن أن تتخذ فوراً تدابير لبناء الثقة دون الحاجة إلى انتظار بدء المفاوضات الرسمية. وبالتالي، فإننا نواصل مناشدة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعلن عن وقف اختياري فوري لإنتاجها للمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وأن تؤيد هذا الموقف.

وقد أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٦٧ بشأن إعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى الذي أنشأ فريق الخبراء الحكوميين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وشاركت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي مشاركة فعالة في عمل فريق الخبراء الحكوميين من أجل تحديد مجالات الاتفاق بشأن الجوانب الرئيسية للمعاهدة وساهمت في إعداد التقرير النهائي بتوافق الآراء. واعترفت الجمعية العامة في قرارها ٣٩/٧٠ بأهمية تقرير الفريق. وينبغي أن نواصل البناء على ذلك العمل.

وعلاوة على ذلك، أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٥٩ الذي قدمته ألمانيا وكندا وهولندا. ونرحب بالعملية الاستشارية الشاملة للجميع التي أنشأها هذا القرار والتي سوف تساعد على توجيه عناية فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى إلى آراء المجموعة الأوسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومرة أخرى، شاركت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي تتمثل ولايته في تقديم توصيات بشأن العناصر الأساسية لمعاهدة مقبلة، دون المساس بالمواقف الوطنية في المفاوضات المقبلة. وإننا نتطلع إلى الاجتماع الاستشاري المفتوح العضوية المقبل الذي سيعقد في نيويورك، وكذلك إلى الدورة الثانية

للفريق الرفيع المستوى، التي ستُعقد في جنيف في أيار/مايو. ونتطلع أيضاً إلى بحث التقرير النهائي للفريق في دورة الجمعية العامة لهذا العام، بغية بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في أقرب فرصة. وكتعبير قوي عن التزامنا القديم العهد بدعم إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، في ١١ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لتيسير مشاركتها في العملية الاستشارية للمعاهدة المذكورة. وقد عُهد بتنفيذ الجانب التقني لمشروع الاتحاد الأوروبي هذا، الذي سيكلف ١,٢ مليون يورو، إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح عن طريق فرعه في جنيف وفرعه الإقليمي المعني بنزع السلاح والمراكز الإقليمية الثلاثة المعنية بالسلم ونزع السلاح. وسوف يتواصلون مع أكبر عدد ممكن من الجهات صاحبة المصلحة على مدى السنوات الثلاث القادمة. وتشمل هذه الأنشطة حلقات عمل دون إقليمية، واجتماعات خبراء، ودعماً موضوعياً على المستوى القطري، وإنشاء مستودع للمعلومات والمنشورات ذات الصلة. والهدف الإجمالي لهذا القرار الذي اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي هو تسهيل الحوار على المستوى الإقليمي وتحديد الاحتياجات والأولويات السياسية الوطنية. وكأولوية هامة على المستوى الأفقي في نظر الاتحاد الأوروبي، نعتقد أن مشاركة المرأة بصورة فعالة ومتساوية في صنع القرار وفي العمل وتوليها القيادة في هذين المجالين سوف يكونان حاسمين في تحقيق خاتمة ناجحة لهذه العملية القيّمة.

وفي الختام، يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر كندا على قيادتها الرائعة وعلى التزامها بالتشجيع على إجراء مفاوضات بشأن إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإن الاتحاد الأوروبي يساهم هو والدول الأعضاء فيه مساهمة فعالة في هذه الجهود من خلال التواصل الدبلوماسي وقرار المجلس المذكور أعلاه، وكذلك من خلال مختلف الحلقات الدراسية وحلقات العمل، بهدف التوسع في معرفة وفهم القضايا الأمنية والسياسية والتقنية التي تنطوي عليها تلك المعاهدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة بلغاريا على بياخا باسم الاتحاد الأوروبي. وأُعطي الكلمة الآن لوفد بولندا.

السيد برويلو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، السيد الأمين العام، السيدة المديرة، إن بولندا تقدر كبير التقدير عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتشارك مشاركة فعالة فيه. ونرحب بالتالي ترحيباً حاراً بوجود رئيسه، السيدة هيدي هولان، وبالرسائل التي أدلت به.

واسمحوا لي الآن بأن أضرم صوتنا إلى أصوات من شاركوا في المناقشة التي أجريناها في الأسبوع الماضي بشأن التحديات التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح، وأود أن أشير بإيجاز إلى البيان الذي أدلى به سفير الولايات المتحدة. السيد الرئيس، إن الطريقة التي اقترحتها في بداية هذه الدورة تبدو متوافقة تماماً مع طريقة التفكير الحالية لمؤتمر نزع السلاح. وقد كان تبادل الآراء الذي أجريناه قبل أسبوع مثيراً جداً للاهتمام. وقُدّم العديد من الملاحظات والتعليقات والأفكار القيّمة بشكل صريح وصادق. وفي بعض الحالات، ذُكرت أو كُررت الأفضليات أو حتى الخطوط الحمراء المتعلقة بالمضمون. ونعتقد أن من المهم أن نعيها تماماً في رسم نطاق عملنا الممكن. أما بشأن المسائل الإجرائية، فإني أود أن أشير إلى بضع منها.

لقد طرح سفير الهند مجموعة من الأفكار المثيرة للاهتمام، منها تغيير طول مدة تولي الرئاسة من أربعة إلى ثمانية أسابيع، وهذا اقتراح مثير للاهتمام يستحق مزيداً من التحليل. ولكن في ترتيب كهذا، سيكون التعاون وتقسيم العمل بين الرئاسة حاسمين أكثر مما هما عليه الآن أيضاً. واتفق مع سفير البرازيل الذي لفت انتباهنا إلى مفهوم توافق الآراء في المؤتمر. فتوافق الآراء هو أحد العناصر الأساسية في هذه الهيئة؛ ولكن ينبغي استخدامه بحذر لإتاحة المجال لاتخاذ قرارات بتوافق الآراء ولكن ليس لتعطيل مداولاتنا. بيد أنه تبقى المسألة الرئيسية وهي كيفية إيجاد طريقة لتحديد مفهوم برنامج العمل. وقد قدمت عدة دول، هي سويسرا وهنغاريا وهولندا وأيضاً بولندا، مقترحات عملية. ويتعين أن نعود إلى جذور مؤتمر نزع السلاح ونتفق على وثيقة إجرائية بسيطة لا تتضمن أهدافاً وإنما جدول أنشطة يضع إطاراً لمناقشتنا على نحو يتيح لنا استيعاب أولوياتنا المشتركة.

واسمحوا لي بأن أثير في هذا السياق إلى مداخله سفير ألمانيا في الجلسة الأخيرة. فقد عرض مفهوماً شاملاً جداً يتضمن بعض الأفكار التي يمكن أن تشكل عناصر لاتفاقنا، ومنها، مثلاً، اعتماد وثيقة غير ملزمة، مثلما اقترح أيضاً السفير الإيطالي. واسمحوا لي بأن أقتبس جملة معينة من كلمة السفير بيوتينو، وإن كانت تحتاج إلى المزيد من البحث: "إن قنوات الاتصال التي يوفرها مؤتمر نزع السلاح أصبحت هامة أكثر فأكثر في سياق عالمي ينطوي على مصالح أمنية متضاربة". ويُعد ذلك بالفعل ميزة بالغة الأهمية لمؤتمر نزع السلاح. وهذا يدل على أن هناك إمكانية للتفكير ملياً في أساليب جديدة للمؤتمر. وما نحتاج إليه الآن هو إقامة حوار للالتزام جماعياً بغية تمهيد السبيل لتسوية، دون الحكم مسبقاً على ما ستكون عليه نتائجها.

وأود أيضاً أن أثير بإيجاز إلى البيان الذي أدلى به السفير روبرت وود. فلما كان استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٨ وثيقة جديدة تماماً، اسمحوا لي بأن أبدي فقط ثلاث ملاحظات وجيزة. إننا نوافق على التقييم المتزن للبيئة الأمنية الدولية، وأسبابها، وتحدياتها، وعواقبها. وبوصفي رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، فإننا نرحب بتأكيد الدور المركزي لمعاهدة عدم الانتشار في نظام عدم الانتشار. ونرحب أيضاً بانفتاح الولايات المتحدة على تحقيق الظروف المناسبة لإجراء المزيد من نزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر مثل الشفافية والتحقق. وكما ذكرت، فإن هذه الملاحظات أولية تماماً؛ ولا تزال هذه الوثيقة تخضع للتحليل في وارسو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لوفد هنغاريا. الكلمة لك سيدتي.

السيدة كروول (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفيرة هيدي هولان لاطلاعها إيانا على الحالة الراهنة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وعلى أفكارها في هذا الشأن. وأود أن أ طرح عليها سؤالين. وأود أيضاً أن أشكر السفير وود على المعلومات المتعلقة باستعراض الوضع النووي. ونحن نتفق تماماً مع ما قالته ممثلة الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف أن هنغاريا أكدت على الدوام أنه لا يمكن تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة إلا من خلال عملية متدرجة وشاملة للجميع وملزمة تماماً للدول الحائزة للأسلحة النووية وفي الوقت ذاته، تُعزز الأمن والاستقرار الدوليين.

إن بدء مفاوضات بشأن إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو واحدة من اللبنات الأساسية التي ما زالت مفقودة في الهيكل القانوني. ونعتقد أن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وبشكل فعال سوف يشكل مساهمة هامة في كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشاره وفي تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وتتشرّف هنغاريا بكونها عضواً في فريق الخبراء الحكوميين، وقد أيدت أيضاً إنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لدفع هذه العملية الهامة إلى الأمام. ونتطلع إلى أن يكون بين أيدينا في نيسان/أبريل التقرير الذي سيُعدّه الفريق التحضيري.

إن سؤال الأول نظري تماماً: إذا تمكنا من اعتماد برنامج العمل في مؤتمر نزع السلاح، فإنه يهمني معرفة كيف يمكن للمؤتمر أن يُساهم في الحالة الراهنة المتعلقة بإعداد معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية هنا في هذا الصيف. وسؤالي الآخر هو عما تنوي كندا فعله إذا لم يستأنف المؤتمر العمل الموضوعي حتى بعد اعتماد الفريق التحضيري التقرير في هذا الصيف. وأود أن أُكرّر ما قالته السفارة هولان من قبل: إن كندا لا يمكنها أن تبدأ المفاوضات وحدها. ولذا، نود تشجيع جميع الوفود على العمل معاً لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هنا في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة هنغاريا وأعطي الكلمة لسفير باكستان.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول وفدي الكلمة في جلسة عامة رسمية هذه السنة، اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة المؤتمر. إننا مسرورون كل السرور لرؤيتكم في هذا المنصب ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. ونشكركم على المشاورات غير الرسمية المكثفة التي أجريتموها حتى الآن ونقدر جميع جهودكم الهادفة إلى تيسير إجراء نقاش مفيد بين الدول الأعضاء يهدف إلى استئناف العمل الموضوعي في المؤتمر. واسمحوا لي أيضاً بأن أنوّه بالتزام أمانة المؤتمر وتفانيها في تقديم الدعم.

تولي باكستان أهمية بالغة لعمل مؤتمر نزع السلاح وتظل ملتزمة بضمان سير عمله الفعال. وإن المؤتمر، بوصفه الهيئة متعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح في العالم، يشكل جزءاً حيوياً لا يتجزأ من آلية نزع السلاح الخاصة بالأمم المتحدة. وتكمن قوته وفعاليتها في طابعه التمثيلي والشامل للجميع. فجميع الدول الهامة عسكرياً تشارك في المؤتمر على قدم المساواة وتقدر على حماية مصالحها الأمنية الحيوية بموجب قاعدة توافق الآراء. وهذه الخصائص لا غنى عنها لأي منتدى يُعالج قضايا نزع السلاح والأمن.

ويمكن تحقيق خرق في مؤتمر نزع السلاح بممارسة إرادة سياسية حقيقية من أجل النهوض على نحو تعاوني بالأهداف المتمثلة في إشاعة السلم والأمن ونزع السلاح على أساس غير تمييزي على الصعيدين الدولي والإقليمي. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي الذي يقود هذا العمل هو المبدأ الأساسي المتمثل في توفير الأمن غير المنقوص لجميع الدول على قدم المساواة.

إن باكستان مستعدة لأن تدعم بشكل فعال أي جهد يهدف إلى تحقيق هذه الغاية في المؤتمر. غير أن باكستان، شأنها شأن أية دولة أخرى، لا يمكن أن يُتوقع منها أن تنضم إلى أي مسعى، سواء داخل المؤتمر أم خارجه، من شأنه أن يضر بمصالحها الأمنية الوطنية المشروعة.

وتؤيد باكستان إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإعداد اتفاقية عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها وشاملة بشأن الأسلحة النووية، وكذلك إعداد معاهدة دولية بشأن ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وباكستان مستعدة أيضاً للمشاركة في العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن القضايا المعاصرة الأخرى التي تمس السلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، والحرب السيبرانية ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

ونرى أن عدم الاتفاق على بدء المفاوضات في المؤتمر لا ينبغي أن يمنعنا من إجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وقد أجرى الفريق المعني بإيجاد سبل المضي قدماً في العام الماضي دراسة قيمة للغاية ومعمقة لجميع بنود جدول أعمال المؤتمر. وساعد ذلك على إيجاد فهم أفضل لشواغل وتوقعات كل منا، وأتاح فرصة للبناء على أوجه التقارب وتضييق رقعة الاختلافات. وثمة حاجة إلى تعزيز ذلك الزخم بوضع إطار واقعي وعملي للعمل الموضوعي يمكن أن يحظى بتوافق الآراء في المؤتمر هذه السنة.

لقد استمعنا اليوم إلى بيان أدلت به ممثلة كندا الموقرة، السفيرة هيدي هولان، رئيسة ما يُسمى بفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إن موقف باكستان بشأن قضية المواد الانشطارية وبشأن إنشاء فريق الخبراء هذا معروف تماماً ولم يتغير. فمما يحد بشكل كبير من فعالية عمله أن تكوينه محدود وناقص، إذ يستبعد الجهات الرئيسية ذات المصلحة، فضلاً عن الطابع التقييدي لولايته ولأساس عمله، الذي لا يفتقر إلى الوضوح بشأن نطاق وهدف المعاهدة قيد البحث فحسب، وإنما يحرف الفريق أيضاً نحو نتائج لن تساهم إلا قليلاً في نزع السلاح النووي وستبين أنها ضارة بالأمن الإقليمي والدولي.

وأود أن أسجل أن باكستان لن تكون في وضع تقبل معه أي استنتاج أو توصية تصدر عن فريق الخبراء هذا، بما في ذلك أية محاولة لفرض تقريره على مؤتمر نزع السلاح. ولا ينبغي أيضاً النظر إلى مشاركة باكستان في عملية المشاورات المفتوحة العضوية التي تجريها رئيسة الفريق في نيويورك على أنها تأييد لفريق الخبراء هذا أو بديل لمشاركة باكستان الكاملة فيه.

ونأسف لكون هذا الفريق قد أنشئ خارج مؤتمر نزع السلاح بتصويت جرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن المؤسف جداً أنه قد اتُخذ قرار متعمد للاستمرار في هذا النهج التقسيمي الهادف إلى إحراز تقدم كاذب نحو إعداد معاهدة مثيرة للجدل ذات أهداف غير واضحة وذات نطاق موضع خلاف، بدلاً من معالجة شواغل الدول التي لديها تحفظات وتهئية الظروف الصحيحة التي يمكن أن تسهل إحراز تقدم حقيقي نحو معاهدة تتناول إنتاج المواد الانشطارية في الماضي والمستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير هولندا.

السيد غابرييلسه (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكر السفيرة هولان على الإحاطة التي قدمتها اليوم وأن أثني عليها وعلى فريقها لإدارتهما الاستثنائية لعملية فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى. إن هولندا فخورة بكونها راعية مشاركة لهذه العملية، مع ألمانيا وكندا. وبوجه أعم، نحن ممتنون للقيادة العريقة التي تمارسها كندا فيما يتصل بمعاهدة وقف

إنتاج المواد الانشطارية، وهي معاهدة ما زالت هولندا توليها بالغ الأهمية. وتؤيد هولندا بيان الاتحاد الأوروبي وتود إبداء بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إن الحاجة إلى معاهدة من هذا القبيل ما زالت قوية. فالمجتمع الدولي يناضل منذ وقت طويل من أجل تحقيق معاهدة توقف فعلياً وعلى نحو يمكن التحقق منه إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى، معاهدة تصلح لوضع سقف للترسانات النووية وتساعد على وضع حد لسباق التسلح النووي. وإن فريق الخبراء الحكوميين السابق وفريق الخبراء الرفيع المستوى الحالي يرسيان أساساً هاماً للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نتطلع تماماً إلى التقرير النهائي لفريق الخبراء الرفيع المستوى. ويعود إلى مؤتمر نزع السلاح اتخاذ الإجراء اللازم لبدء مفاوضات بشأن المعاهدة دون تأخير. وقد كانت المناقشات التي جرت العام الماضي في الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً مفيدة جداً، سواء من ناحية تيسير تبادل الآراء بشأن المضمون، أو من ناحية استكشاف إمكانيات إبداء مرونة في مقارنة القضية. ونتطلع إلى مواصلة هذه المناقشات والنظر في سبل زيادة فهمنا المشترك بغية إحراز تقدم. ففي رأينا أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تظل خطوة حاسمة نحو التقدم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي تماشياً مع المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه. أعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، على غرار تقرير "استراتيجية الأمن القومي" و"الاستراتيجية العسكرية الوطنية" اللذين أصدرتهما الولايات المتحدة منذ فترة غير بعيدة، إن "استعراض الوضع النووي" الذي أصدرته مؤخراً وزارة الدفاع في الولايات المتحدة يتمسك بعقلية الحرب الباردة البالية وبطريقة التفكير القائمة على اللعبة الصفيرية الناتج، ويبالغ في دور الاعتبارات الجيوسياسية والتنافس بين القوى الكبرى، ويعزز دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن القومي، متحدياً دعوة المجتمع الدولي إلى نزع السلاح النووي ومنحرفاً عن الموضوع المهيمن في زمننا، موضوع السلم والتنمية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك بالفعل أكبر الترسانات النووية وأكثرها تقدماً في العالم، فإنها تُعزز بشكل كبير قوتها النووية، الأمر الذي سيزيد من اختلال التوازن الاستراتيجي العالمي. ومن شأن استحداث أسلحة نووية منخفضة القوة وخفض عتبة استعمال الأسلحة النووية أن يزيد من خطر أن تُستعمل هذه الأسلحة النووية؛ وإن التخلي عن هدف إيجاد عالم خالٍ من السلاح النووي يعرض عملية نزع السلاح النووي الدولية للخطر.

وما فتئت الصين تعمل بنشاط على بناء مجتمع يتطلع إلى مستقبل آمن للبشرية، وتدافع عن المفهوم الجديد المتمثل في الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وتدعم بقوة وباستمرار استراتيجية نووية هدفها الدفاع عن النفس. وقد نادى الصين بحزم على الدوام بحظر الأسلحة النووية حظراً كاملاً وتدميرها تدميراً تاماً في النهاية، وهي تنقيد بسياسة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وبالالتزام بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أو التهديد باستعمالها ضدها. ولم تشارك الصين قط، ولن تشارك قط، في سباق تسلح نووي من أي نوع، وستواصل الاحتفاظ بقدراتها النووية بالمستوى

الأدنى اللازم لضمان أمنها القومي. وهذه السياسات كلها لم تتغير طيلة أكثر من نصف قرن منذ أن امتلكت الصين للمرة الأولى أسلحة نووية.

وفي هذا التقرير، تسعى الولايات المتحدة عبثاً إلى تبرير توسيع وتعزيز ترسانتها النووية بتعمد تشويه سياسات وممارسات الصين، ومن الواضح أن هذا الجهد غير ذي جدوى. ونأمل أن تتخلى الولايات المتحدة عن عقلية الحرب الباردة وعن التفكير القائم على صفرية الناتج، وأن تقلع عن احتمال المجابهة في العلاقات بين القوى الكبرى، وأن تسير مع تيار السلم والتنمية العظيم في هذا الزمن، وأن تضطلع بأمانة بمسؤولياتها الخاصة والأساسية في مجال نزع السلاح النووي. وينبغي أن تواصل تخفيض ترسانتها النووية تخفيضاً كبيراً ولا رجعة فيه، وأن تقلل من دور الأسلحة النووية في ضمان أمنها القومي، وأن تحافظ على السلم والاستقرار الدوليين من خلال أعمال ملموسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين. وأعطى الكلمة الآن لسفيرة فرنسا.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أولاً، أسمحوا لي بأن أشكركم، السيد الرئيس، على كل ما بذلتموه من طاقة وجهد في عملنا، وعلى المشاورات الواسعة التي أجريتموها. ويرى الوفد الفرنسي أن الجو البناء للمناقشات التي جرت حتى الآن إيجابي. وهو يعكس رغبة جماعية في إحراز تقدم، بما في ذلك بأساليب مبتكرة، بشأن تنشيط العمل الموضوعي للمؤتمر، وهو مؤسسة تحرص عليها فرنسا، كما تعلمون، كل الحرص.

وبهذه الروح، طُرح عدد من الأفكار في جلسات سابقة، وأود أن أرد عليها ببضعة خواطر عامة. أولاً، فيما يتعلق بالشكل والعملية، أصر بعضنا على أهمية ضمان استمرارية أكبر في جهود الرئاسة المتتالية للمؤتمر. ودون الرجوع بالضرورة إلى النقطة المتعلقة بالنظام الداخلي، أعتقد أنه يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز التنسيق على مستوى الرؤساء الستة للدورة، مع دعم من الأمانة. ويمكن أيضاً تحقيق الاستمرارية من خلال إنشاء فريق فرعي أو أكثر للمؤتمر، تجدد ولايتهم كل سنة. إنه حل كنا، بصراحة، سنجد أن من المفيد تطبيقه على الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً في العام الماضي. ومن شأن ضمان انتظام وإمكانية تنبؤ أكبر في عملنا أن يقوي المناقشات واحتمالات نجاحها.

ولعل أحد التحسينات الأخرى التي يمكن أن نسعى بنشاط إلى تحقيقها هو، كما ذكر الممثل السامي في الأسبوع الماضي، تحسين دمج المؤتمر بآليات نزع السلاح الأخرى وبالعمليات المتعددة الأطراف الناشئة عنها. فإضافة إلى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وإلى اللجنة الأولى للجمعية العامة، أفكر بما أنشئ مؤخراً من أفرقة خبراء حكوميين معيّنين بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وبالتحقق، وبقضايا الفضاء الخارجي، وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، أرحب بحرارة بوجود الرئيسة الكندية لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية معنا هذا الصباح، وأهنئها على بيانها الشامل وأؤيد تماماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

إن إعادة ربط المؤتمر بمختلف مجالات عمله تُعد فرصة، لا لتعزيز شمول المناقشات وشفافيتها فحسب، بل أيضاً لضمان إطلاع كل إنسان بصورة صحيحة على المعلومات وزيادة اتساق المناقشات وفعاليتها. وأخيراً، أعتقد أنه بغية إعادة الثقة في الحوار في زمن توجد فيه

انقسامات حادة من هذا القبيل داخل مجتمع نزع السلاح، لا غنى عن ربط مناقشاتنا مرة أخرى بالسياق العالمي الراهن.

لقد عرضتُ في ٢٣ كانون الثاني/يناير قوة الدفع الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن القومي الذي أُجري في فرنسا. وخلص الاستعراض إلى أن السياق الاستراتيجي الراهن يتميز بتزايد التوتر وتصاعد التهديدات، بما فيها التهديدات النووية، إما نتيجة لانتشار التسلح أو نتيجة تعمّد اتخاذ مواقف غير شفافة تخدم أحياناً استراتيجيات عدوانية. وفي ضوء ما تقدم، يبدو لنا أنه يتعين إعطاء الأولوية لتدابير تهدف إلى بناء الثقة وتحسين الشفافية، مع احترام مصالح جميع الجهات المعنية احتراماً كاملاً. ويعني ذلك ضمناً أيضاً الالتزام مجدداً بالمسار الصعب، وهو البحث عن توافق الآراء.

وأنتقل الآن إلى المضمون. إن فرنسا تواصل الدعوة إلى البدء فوراً بإجراء مفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى استناداً إلى الأحكام الواردة في الوثيقة CD/1299. وننوي مواصلة الاضطلاع بدور فعال وبنّاء في عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى وفي مواصلة ذلك العمل، كما نأمل أن يحدث برعاية المؤتمر.

وفي بيئة استراتيجية من غير الممكن أكثر فأكثر التنبؤ بها ومتزايدة التوتر، لنكن واضحين: إن التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وتضع سقفاً للمخزونات الحالية للمواد الانشطارية التي يمكن استخدامها لصنع أسلحة نووية سيشكل خطوة كبرى إلى الأمام وسيضع حداً نهائياً لأية إمكانية لسباق تسلح نووي آخر.

غير أننا لن نحقق أي تقدم إذا اكتفينا بإعادة تأكيد أولوياتنا الوطنية؛ فعلينا أن نعمل بصورة براغماتية استناداً إلى المواقف المعروفة وإلى التقدم الذي تحقق حتى الآن. وأود أن أعود بشكل أكثر تحديداً إلى مقترحين نوقشا في دورات سابقة. الأول هو الفكرة المثيرة للاهتمام التي طرحتها ألمانيا والمتمثلة في توسيع مفاوضات المؤتمر المقبلة لتشمل أنواعاً أخرى من الاتفاقات، وليس فقط صكوكاً جديدة للقانون الدولي. وبغية تلبية الأهداف المحددة والمتفق عليها بصورة جماعية، فإن فكرة استكشاف سبل ممكنة أخرى، مثل مدونات قواعد السلوك، والمبادئ التوجيهية، والبيانات السياسية، يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة وينبغي أن تكون موضوعاً يمكننا جميعاً النظر فيه.

والمقترح الثاني يتعلق بالقضايا الناشئة - التي نسمع عنها أكثر فأكثر - وهي أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي. ففي عالم يتغير بسرعة، يُعد التقدم التكنولوجي الذي نشهده مصدراً حقيقياً للفرص، سواء في المجال المدني، حيث تطبيقاته عديدة بالفعل، أو في المجال العسكري. والتقدم التكنولوجي يمكن أن يثير أيضاً تحديات أمنية قد تسبب حالة من الضعف وعدم استقرار، وخاصة في حال انتشار التسلح في أوساط جهات فاعلة من غير الدول. وبالنظر إلى تعدد القطاعات الخاصة والعامة وإلى احتمال وجود إطار قانوني مائع، فإن مسألة العلم والتكنولوجيا هي، بالتعريف، مسألة مزدوجة. فهي تشمل، لا الكثير من القضايا السياسية والأمنية فحسب، وإنما تشمل أيضاً قضايا صناعية واقتصادية وتجارية، لا بل مجتمعية وأخلاقية أيضاً. وفي هذا السياق، يود الوفد الفرنسي أن يعرب عن اهتمامه ببحث هذه القضايا وانفتاحه على هذا البحث، ولكنه يتساءل، في هذا الظرف، عما ستكون عليه حدود تبادل آراء من هذا القبيل وأهدافه.

وستواصل فرنسا إعطاء الأولوية لتحقيق تقدم ذي معنى، على أساس توافق الآراء، في المناقشات الرسمية التي ستجرى فيما يتصل بالاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة حول موضوع منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في هذه السنة مرة أخرى.

وأؤكد لكم، السيد الرئيس، تعاون وفدي الكامل بهدف تحقيق نتائج واعدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة فرنسا وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس. لقد طلبت الكلمة لأمارس حقي في الرد وأرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل كوريا الشمالية.

على الرغم من المزاغم التي أدلى بها ممثل بيونغ يانغ، فإن الوضع في شبه الجزيرة الكورية لم يتغير. فلا يزال النظام يعمل على تطوير برامج الخاصة بالقذائف التسيارية وبرامجه النووية. أما محاولة إبراز المفاتن هذه، كما أسميها، فإنها، بصراحة، لا تخدع أحداً. وقد أدلى أيضاً بتعليقات فيما يتعلق بالاجتماع الذي عُقد مؤخراً في فانكوفر لمناقشة الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وقد برهن ذلك الاجتماع على أن هناك قدراً كبيراً من التأييد لمواصلة ممارسة الضغط على كوريا الشمالية كي تفي بالتزاماتها الدولية وتكف عن أعمالها وتصرفاتها الاستفزازية.

واسمحوا لي بأن أوضح شيئاً. فكما قلت مرات عديدة في هذا المنتدى، إن الولايات المتحدة سوف تدافع عن نفسها وعن حلفائها، وهذا الالتزام تجاه حلفائنا ثابت لا يتزعزع. وخلافاً لما قاله ممثل كوريا الشمالية، فإن كوريا الشمالية هي التي تسعى في الواقع إلى المجابهة من خلال تجاربها النووية وتجاربها الخاصة بالقذائف التسيارية. وأود فقط أن أقول لممثل النظام إنكم إن كنتم تزعمون أنكم تريدون السلام، فأوقفوا تجاربكم النووية وتجاربكم الخاصة بالقذائف التسيارية؛ وكفوا عن التصرفات والتهديدات الاستفزازية؛ وأمنحوا شعبكم فرصة ليختار الطريقة التي يُحكم بها.

نقطة أخيرة، السيد الرئيس. كان لافتاً للنظر أن ممثل النظام هنا لم يذكر أي شيء بخصوص القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الأمم المتحدة والتي تتناول برامج القذائف التسيارية والبرامج النووية لبلده. فيتعين أن يفي بلده بالتزاماته، ويتعين أن يفي بالتزامات المينة في قرارات مجلس الأمن السابقة. وخلاصة القول، السيد الرئيس، أن كل إنسان في هذه القاعة يعرف ماذا يتعين على كوريا الشمالية فعله ونحن ننتظر أن تتخذ الخطوات التي تفضي إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية - وهذا، بالمناسبة، ما وافقت على القيام به في اتفاقات سابقة. وهكذا فإننا نطلب مرة أخرى من النظام أن يتوقف عن الأفعال والتصرفات الاستفزازية ويكف عن تهديد المنطقة ومناطق أبعد منها، وأن يتقيد بالتزاماته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة. أُعطي الكلمة الآن لوفد أستراليا. ولكن قبل ذلك، طلب ممثل جمهورية كوريا ممارسة حق الرد.

السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس لإعطائي الكلمة. إنه ليس حق الرد. لقد طلبت الكلمة لأشكر ثلاثة أشخاص، ثلاثة سفراء موقرين اليوم. أولاً، وبصورة رسمية، أشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم المقتدرة لعمل مؤتمر نزع السلاح وبممكنكم، بالطبع، الاعتماد على دعمنا الكامل.

ثانياً، أشكر السفارة هولان على تحديثها هنا اليوم وأشيد بجميع جهودها وبقيادتها الهادفة إلى تأمين نجاح الفريق التحضيري الذي يشرفني أن أكون شاهداً مباشراً عليه بوصفي عضواً في الفريق.

ثالثاً، أشكر السفير وود على بيانه عن استعراض الوضع النووي الذي صدر منذ فترة قريبة جداً. وفي رأينا أن استعراض الوضع النووي يركز على تعزيز الردع من أجل حماية الولايات المتحدة وحلفائها ضمن إطار المبادئ الأساسية القائم، إزاء البيئة الأمنية الدولية المتغيرة، بما في ذلك تزايد التهديد النووي في منطقتنا. ونود الإشارة إلى أن استعراض الوضع النووي يعيد تأكيد الالتزام بالردع الموسع الذي يشمل الحلفاء، بمن فيهم جمهورية كوريا. وسنواصل تعاوننا مع الولايات المتحدة لتعزيز فعالية هذا الالتزام.

وأخيراً، بالنظر إلى أن الألعاب الأولمبية الشتوية ستبدأ في بيونغ يانغ بعد ثلاثة أيام، أود أن أقول مرة أخرى إننا نبذل جهوداً للمحافظة على زخم الحوار بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وإننا سنتعاون تعاوناً وثيقاً مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سلمي للقضية النووية لكوريا الشمالية وإقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا على تعليقاته وأعطى الكلمة لممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس. أشكر أيضاً السفارة هولان على الإحاطة الشاملة التي قدمتها بشأن عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وكذلك السفير وود على إحاطته.

ترحب الحكومة الأسترالية بإصدار استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة لعام ٢٠١٨. وأنه لأمر حسن التوقيت ومناسب أن تعيد الولايات المتحدة النظر في سياسة وطنية تُعزز الأمن العالمي والإقليمي، بالنظر إلى التحديات الجيوستراتيجية المتطورة. وهذا الأمر يدل على المستوى العالي من الشفافية الذي تبديه الولايات المتحدة بشأن القضايا النووية. وإن ما ورد في استعراض الوضع النووي من تقييم للمشهد الاستراتيجي العالمي الراهن يوفر صورة واضحة عن التحديات الاستراتيجية والأمنية الراهنة والناشئة. وإن إطار السياسة الدولية الأسترالية، كما هو مبين في الكتاب الأبيض المتعلق بسياستنا الخارجية والكتاب الأبيض لعام ٢٠١٦ المتعلق بالدفاع، يسلّم أيضاً بأننا نعيش في بيئة استراتيجية متزايدة التعقيد. وعلى الرغم من بعض الفوارق في التوكيد، فإن استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٨ يمثل استمراراً للسياسة والممارسة اللتين اتبعتهما الولايات المتحدة في الماضي بشأن الحاجة إلى ترسانة نووية مأمونة ومضمونة وفعالة كرادع لدى الولايات المتحدة وحلفائها.

ونرحب بما ورد في استعراض الوضع النووي من إعادة تأكيد التزام الولايات المتحدة بعدم الانتشار وبتحديد الأسلحة على نحو يمكن التحقق منه وإنفاذه بما يشمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زالت أستراليا ملتزمة التزاماً راسخاً بنزع السلاح النووي وبعدم انتشاره وبمكافحة انتشاره. ونشاط المجتمع الدولي الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتؤدي أستراليا بقوة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية للجهود الدولية الهادفة إلى نزع السلاح وعدم انتشاره. وفي مؤتمر نزع السلاح، نعطي الأولوية لإجراء

مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وندعم عمل فريق الخبراء لإعداد عناصر المعاهدة، وهو عمل يُعد قاعدة أساسية للمفاوضات المقبلة في مؤتمر نزع السلاح. وسنواصل العمل على نحو وثيق مع الشركاء الدوليين، بمن فيهم الولايات المتحدة، للنهوض بأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح بشكل عملي وذو معنى. ويتعين أن تستند هذه الجهود إلى تقييمات واقعية للبيئة الأمنية العالمية والإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها وأعطي الكلمة الآن لوفد كندا.

السيدة هولان (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أتناول الكلمة لأجيب على سؤالين طرحتهما عليّ ممثلة هنغاريا الموقرة. وكان سؤالها الأول ماذا يمكن أن تكون عليه مساهمة مؤتمر نزع السلاح من أجل إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إذا اعتمد المؤتمر برنامج عمل. وأود فقط أن أشير إلى أن القرار الذي أنشأ الفريق التحضيري واضح للغاية بشأن هذه النقطة. فهو يقول إنه إذا ما اتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل متوازن وشامل يشمل التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وإذا ما نفذ هذا البرنامج، فإن جميع الأنشطة التي يُكلف هذا القرار بتنفيذها، أي الفريق التحضيري، ستنتهي وسيحال عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى الأمين العام ليحيله بدوره إلى مؤتمر نزع السلاح. هذا هو ما يزال فهمنا لما سيحدث إذا ما وضع برنامج عمل هنا في مؤتمر نزع السلاح.

وسألت ممثلة هنغاريا أيضاً عما ستفعله كندا إذا لم يتابع مؤتمر نزع السلاح عمل الفريق التحضيري، وهو احتمال أبرزه بشكل كبير البيان اللاحق الذي أدلى به ممثل باكستان الموقر. وأود فقط إبداء بضع ملاحظات هنا: الأولى هي ببساطة أن كندا ليست وحدها المسؤولة عما سيحدث بعد اختتام عمل الفريق التحضيري. فهناك أعضاء كثيرون في الجمعية العامة لديهم مصلحة مباشرة في هذا الملف وآراء بشأن كيفية المضي فيه. ويرى الوفد الكندي، من ناحيته، أن مؤتمر نزع السلاح هو المكان المنطقي للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونأسف لأن بعض الآليات القائمة خارج هذا المنتدى كانت ضرورية للإبقاء على تقدم هذه القضية. وإن كل ما فعلناه في تنظيم الفريق التحضيري قد فعلناه بنزاهة كبيرة لضمان أن يعود عمله وأن تعود هذه القضية إلى مؤتمر نزع السلاح، حيث مكانهما، في أقرب وقت ممكن.

ومن حيث الخطوات العملية القادمة، كان من الواضح بالنسبة إلى منذ الجلسة الأولى للفريق التحضيري أن هذا الفريق لن يكون قادراً على الانتهاء من جميع القضايا التقنية المرتبطة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبالتحضير لمفاوضات بشأن هذه المعاهدة، بما في ذلك، مثلاً ما يتعلق بقضايا التحقق والقضايا المؤسسية والقانونية. ويتعين طرح بعض الأفكار بشأن كيفية متابعة تلك القضايا في الأشهر والسنوات المقبلة. وستكون المجموعة الطبيعية من الخيارات المتعلقة بذلك العمل متاحة للجنة الأولى، التي أتوقع تماماً أنها تود إعلان موقفها بشأن هذه النقاط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كندا وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود فقط أن أرد بسرعة على ما ذكره ممثل الولايات المتحدة للتو: إن الادعاء بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل إحداث توتر في شبه الجزيرة الكورية لا أساس له وغير مقبول. وإن ملاحظته هي بالضبط ما كان وفدي يود أن يسأل الولايات المتحدة عنه.

ينبغي للولايات المتحدة أن تمتنع عن تعمّد زيادة خطورة الوضع في شبه الجزيرة الكورية بنشر أصول نووية كبيرة حول شبه الجزيرة هذه. وينبغي أن تتوقف على الفور عن التدخل في قضية داخلية للأمم المتحدة. أما بشأن الملاحظات التي أبدتها وفد كوريا الجنوبية، فإنه لا يحق لهم أن يتحدثوا عن القضية النووية. فالقضية النووية ينبغي أن تحل أو تسوى بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ولا يمكن لسلطات كوريا الجنوبية أن تجني أي نفع من استمرار اعتمادها على قوات خارجية لحل قضية داخلية تتعلق بأمتنا الكورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أُعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، ولكني أردت أن أقول بضع كلمات شكر شخصية للسفيرة هولان ولفريقها لما أبدته كندا من قيادة مقتدرة بشأن قضية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فهذه المعاهدة ما زالت تمثل أولوية بالنسبة إلى المملكة المتحدة وهي تُعد، كما قلت في ملاحظاتي الاستهلالية في بداية هذه الدورة، خطوة واضحة إلى الأمام في أي طريق يُعتقد أنه الأنسب لضمان عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأعتقد أن الوضع الذي نجد أنفسنا فيه الآن والذي يشكل تحدياً لنا إنما يؤكد الطبيعة الواضحة لتلك الخطوة، ويجعلها أكثر جلاءً، وليس العكس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة. أُعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دافيدوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن مضمون المذهب النووي الجديد للولايات المتحدة (ما يُسمى بـ "استعراض الوضع النووي") الذي نُشر في ٢ شباط/فبراير قد سبب خيبة أمل عظيمة لنا. فلا يمكن أن يخطئ المرء، حتى لدى إجراء فحص أولي للوثيقة، موقف المجابهة والنظرة العدائية لروسيا. ونلاحظ مع الأسف أن الولايات المتحدة تبرر سعيها إلى بناء ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية بالإشارة إلى تحديث القوات النووية الروسية والتوسيع المفترض لدور الأسلحة النووية في السياسة الروسية. وهي تلومنا لقيامنا بخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية ولا نباعنا "استراتيجيات عدوانية" غير محددة.

ولا يمت أي من ذلك بأية صلة إلى الحقيقة. فمن الواضح أن المذهب العسكري الروسي يقصر إمكانية استعمال الأسلحة النووية على سيناريوين افتراضيين يتعلّقان حصرياً بالدفاع: فقط رداً على اعتداء يُشن ضد روسيا و/أو حلفائنا وينطوي على استعمال أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل؛ أو - وهذا هو السيناريو الثاني - اعتداء تُستخدم فيه أسلحة تقليدية، ولكن فقط إذا كان هذا الاعتداء يعرض وجود دولتنا ذاته للخطر. وفي عام ٢٠١٤، أُدخل تعبير "نظام الردع غير النووي" إلى المذهب العسكري الروسي، وهو يؤكد على التركيز على منع نشوب المنازعات العسكرية وذلك، بالدرجة الأولى، بدعم من القوات التقليدية بدلاً من القدرة النووية.

ونتيجة لذلك، يبدو أن إعلان أمريكا في الاستعراض المشار إليه آنفاً عن استعدادها للجوء إلى الأسلحة النووية لثني روسيا عن استخدام الأسلحة النووية الخاصة بها يشكل محاولة للتشكيك في حقنا في الدفاع عن أنفسنا ضد العدوان في الحالات التي تعرض وجود الدولة للخطر. ولهذا كله أمل أن يدركوا في واشنطن الدرجة العالية من الخطر التي ستنشأ عندما تترجم مواقف عُقدية مثل تلك التي تتخذها الولايات المتحدة إلى تخطيط عسكري عملي.

وبالفعل، إن نهج "اللاحدود" الذي تتبعه واشنطن إزاء قضية استعمال الأسلحة النووية يدعو إلى القلق: فعلى سبيل المثال، أُشير إلى إمكانية استعمال هذه الأسلحة في "ظروف قصوى"، لا يقصرها واضعو المذهب بأي شكل من الأشكال على السيناريوهات العسكرية. وحتى السيناريوهات العسكرية، فإنها غير محددة بوضوح، الأمر الذي يمكن "المخططين" الأمريكيين من أن يعتبروا عملياً أي استخدام للقوة العسكرية سبباً لشن ضربة نووية ضد أية جهة تُعتبر "معدية". وإذا كان هذا التعبير لا يحمل معنى الأسلحة النووية في سياسة الولايات المتحدة، فما الذي تعنيه الولايات المتحدة بالضبط عندما تستخدمه فيما يتعلق بالعلاقة مع روسيا؟

إن الإعلان عن خطط لمواصلة تحديث الأصول النووية للولايات المتحدة قد جاء إزاء هذه الخلفية. والخطر الرئيسي في هذا السياق يكمن في المشاريع التي أُشير إليها في المذهب النووي الأمريكي الجديد والتي تهدف إلى إيجاد ذخائر "منخفضة القوة" لصواريخ كروز النووية التي تطلق من البحر ورأس حربي "منخفض القوة" للقذائف التسيارية Trident-II التي تُطلق من الغواصات. ومن الواضح أن القصد من الأسلحة النووية التي تتصف بهذه الخصائص هو أن تكون "أسلحة حرب ميدانية". وهذا الأمر يزيد إلى حد كبير من إغراء استعمالها، وخاصة بالاقتران مع الحق في شن ضربة نووية واقية المعلن عنه في المذهب. وإن إعطاء ضمانات بأن تحقيق مثل هذه النوايا "لا يخفض بأي شكل ... العتبة النووية هو، في نظرنا، أمر أقل ما يقال فيه أنه محاولة لخداع المجتمع الدولي. والأخطر من ذلك أيضاً هو الاعتقاد الذي يولده هذا المذهب النووي في أوساط الأخصائيين العسكريين وغيرهم من أخصائيي الأمن القومي الأمريكيين بأن لديهم القدرة على أن يتصوروا بشكل صحيح نموذجاً لتطور المنازعات يجوز فيه استخدام رؤوس حربية نووية "منخفضة القوة". وإن رأينا معاكس لهذا الرأي: فوجود "شروط عتبة" أخفض بشكل ملحوظ يمكن أن يؤدي إلى بدء حرب نووية حتى في المنازعات منخفضة الحدة.

وسيتعين علينا بالطبع أن نأخذ في الحسبان النهج السائدة الآن في واشنطن، وأن نتخذ التدابير الضرورية لضمان أمننا الخاص. والوثيقة الأمريكية مليئة بمختلف أنواع الكليشيات المناهضة لروسيا، ابتداءً بتأنيب لا أساس له على "السلوك العدواني" وعلى أي شكل من أشكال "التدخل"، وانتهاءً بادعاءات غير مدعومة كذلك بالأدلة عن "انتهاكات" للمجموعة الكاملة من اتفاقات تحديد الأسلحة. وهذه الأنواع من النعوت التعسفية شاعت باستمرار في واشنطن منذ وقت قريب. ونعتبر ذلك محاولة مجردة من المبادئ الأخلاقية لإلقاء اللوم على الآخرين عن الحالة الأمنية الإقليمية والدولية المتدهورة والاختلال في آليات تحديد الأسلحة، الذي نجم عن سلسلة من الخطوات اتخذتها الولايات المتحدة نفسها.

إن روسيا تفي على نحو دقيق بالتزاماتها بموجب جميع الاتفاقات الدولية. وننقيد تقيداً صارماً بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ومعاهدة السماوات المفتوحة. ولا ننتهك التزاماتنا المنصوص عليها في وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن أو في مذكرة

بودابست. وقد أوضحنا مراراً وعلناً أننا نعتبر البيانات التي تقول عكس ذلك بيانات يُقصد منها تشويه سمعتنا. وفيما يخص المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، من غير الممكن أن تنتهك روسيا هذه الوثيقة لكوننا أقمنا مشاركتنا في عام ٢٠٠٧ لأن المعاهدة، التي وضعت خلال فترة التوازن بين كتلتين عسكريتين سياسيتين - منظمة معاهدة وارسو، ومنظمة حلف شمال الأطلسي - لم تعد ذات علاقة بالوقائع الحالية، إذ فُككت إحدى الكتلتين منذ زمن، أما الأخرى، فإنها على العكس، تزيد من قدراتها وتوسع مداها الجغرافي. وقد تجسدت هذه الحقائق في اتفاق تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، الذي ما زالت البلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، الذي تقوده الولايات المتحدة، ترفض التصديق عليه، على العكس من روسيا.

وتتضمن السياسة النووية للولايات المتحدة ادعاءات مصطنعة تزعم أن روسيا تُحجم عن تنفيذ المبادرات النووية الرئاسية للفترة ١٩٩١-١٩٩٢، التي تتعلق بالتزامات سياسية بسحب القوات المقاتلة والحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. لقد نفذت روسيا المبادرات: فدمرت غالبية الأسلحة المعنية، وخفضت ترسانتها بمقدار ثلاثة أرباع، وأعادت تصنيف الباقي كأسلحة غير منشورة وركزتها في مواقع تخزين مركزية داخل حدودها. وكان هذا عملاً على نطاق لم يسبق له مثيل للحد من المركز العملياتي للأسلحة النووية ومراجعة دورها ومكانها في المذهب النووي الروسي. وعلى الرغم من أن المبادرات لا تتمتع بمركز الوثائق الملزمة قانونياً، فإنها ما زالت مهمة تماماً لنا اليوم.

وجدير بالذكر، في ضوء ما تقدم، أن الولايات المتحدة أبقت على أسلحتها النووية التكتيكية في أوروبا، لا بل إنها تقوم بتحديثها وبوضعها بالقرب تماماً من الحدود الروسية. وعلاوة على ذلك، يجري حلف شمال الأطلسي ما يُسمى بالبعثات النووية المشتركة، حيث تشارك الدول غير النووية الأعضاء في الحلف في التخطيط لاستعمال الأسلحة النووية الأمريكية وفي التدريب المتصل بذلك، وهو أمر يُعد، في نظرنا، انتهاكاً جسيماً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

على أن هناك مثلاً آخر على "التلاعب" الصارخ وهو التأكيد الوارد في الوثيقة بأن روسيا تُعلن أن إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية غير وارد. وقد أكدنا مراراً تقيدنا بالتزامات الواردة في المادة السادسة من المعاهدة، وأعلننا عن انفتاحنا لبحث أي قضايا تتعلق بتعزيز الأمن الدولي. ولفتنا الانتباه، بما في ذلك في أوساط الأمريكيين، إلى حقيقة أن تهيئة الظروف المناسبة لمواصلة نزع السلاح النووي ستيسر بحل المشكلات الرئيسية في سياق ضمان الاستقرار الاستراتيجي، ومن هذه المشكلات التوسيع الانفرادي واللامحدود لشبكة الولايات المتحدة الشاملة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية، وتحقيق مفهوم "الضربة العالمية"، ورفض الولايات المتحدة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واستبعاد إمكانية نشر أسلحة في الفضاء.

ومن الواضح أيضاً أن الجهود في ميدان نزع السلاح تتطلب اشتراك جميع الدول التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية، ولا سيما المملكة المتحدة وفرنسا بوصفهما حليفتين عسكريتين ونوويتين للولايات المتحدة. ويكتسي ذلك أهمية أكبر أيضاً بالنظر إلى النية المعبر عنها في المذهب النووي الجديد والمتمثلة في احتواء روسيا باستخدام مجموعة القدرات النووية لجميع

الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. ونلاحظ بوجه خاص أن الوثيقة لا تتضمن أية إشارة إلى جميع التزامات الولايات المتحدة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى ما سبق ذكره، فإن المقاطع التي تتحدث عن اهتمام واشنطن بإقامة "علاقات مستقرة" معنا وعن موقفها المتمثل في العمل البناء من أجل الحد من المخاطر ذات الصلة، مقاطع تتم عن رياء. ومع ذلك، فإننا، من ناحيتنا، على استعداد للقيام بعمل من هذا القبيل. ونطلب من الولايات المتحدة أن تعمل بصورة جديّة معنا لإيجاد حلول للمشكلات المتراكمة بهدف الإبقاء على الاستقرار الاستراتيجي.

وأود أيضاً أن أقول إن روسيا أعلنت في ٥ شباط/فبراير أنها وفّت بالتزاماتها بموجب المعاهدة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية والاستراتيجية والحد منها. والبيان الذي أدلى به وزير الخارجية الروسي بشأن هذا الموضوع متاح على الطاولة. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعتذر لتناولي الكلمة مرة أخرى. أود فقط أن أرد على بعض التعليقات التي أدلى بها، أولاً وقبل كل شيء، ممثل كوريا الشمالية. وباختصار شديد، إن القضية النووية في كوريا الشمالية ليست قضية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، وإنما بين كوريا الشمالية والمجتمع الدولي برمتها.

وأنتقل الآن إلى التعليقات التي أدلى بها زميلي الموقر ممثل الاتحاد الروسي. أولاً وقبل كل شيء، إننا، بالتأكيد، لم نتوقع أن ينال استعراض الوضع النووي إعجاب روسيا، ولكن حقيقة البيئة الأمنية الدولية هي من الواضح بحيث كان علينا أن نشير إلى مكان المشكلات القائمة وما يتعين عمله لإيجاد حل لهذه المشكلات. ولا أعرف حتى من أين أبدأ هنا، ولكنني لن أطيل الحديث.

لقد وردت في استعراض الوضع النووي إشارة إلى التحول في السياسة الوطنية. وهذا التحول هو، كما قلت، مطلوب بالدرجة الأولى بسبب بيئة التهديد المتغيرة. وما شهدناه على مدى السنوات العشر الماضية على الأقل كان مجهوداً بذلته روسيا لتحديث قواتها النووية الاستراتيجية بسرعة. وهذا مدعاة قلق بالغ للولايات المتحدة، وقد كان كذلك لبعض الوقت. وكما تعلمون، كنا نحاول على مدى السنوات الثماني الماضية أن نقلل من دور الأسلحة النووية وأن نخفض مذهبنا النووي الاستراتيجي؛ فخفضنا أعداد الأسلحة النووية. وقمنا بعدد من الأمور فيما يتعلق بالشفافية لنبيّن أننا ملتزمون بالتقيد بالتزاماتنا بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. غير أن روسيا والبلدان الأخرى التي ذكرتها سابقاً لم تقم بالمثل. ولذا، لم يكن أماننا من خيار سوى اعتماد هذا الموقف المختلف.

وفيما يتعلق باتهامنا بأننا نطور قذيفة تسيارية منخفضة القوة لتوضع في الغواصات، اسمحوا لي أولاً بأن أقول بأن امتلاك هذا النوع المنخفض القوة من السلاح لا يخفض عتبة استعمال السلاح النووي. إن ما يفعله، في الواقع، هو رفع العتبة أمام أولئك الذين قد يبحثون عن أساليب لإحداث ثقب في قوات الردع لدى الولايات المتحدة.

وهناك نقطة أخرى وهي أننا كنا واضحين جداً فيما يتعلق بالمعاهدة. فنحن نريد أن تعود روسيا إلى التقيد بها وقلنا إننا سنتخذ بعض الخطوات التي نأمل أن تشجعها على القيام بذلك. ونشعر أيضاً بالقلق إزاء الانتهاكات التي تتعرض لها معاهدة السماوات المفتوحة. وقد ساورنا القلق على مدى السنين لأن روسيا لم تكن راغبة في الشروع في مناقشة بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. إنهم يمتلكون عدداً كبيراً من هذه الأسلحة، ولكنهم كانوا يعزفون عن الشروع في نقاش.

وأود فقط أن أوجز النقطة الأخيرة. لقد اتهمت روسيا مرة أخرى الولايات المتحدة بانتهاك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وأسمحو لي فقط بأن أكون واضحاً تماماً: إن الولايات المتحدة لا تنتهك المعاهدة، وإن كل هذه الاتهامات التي وجهت لنا ليست سوى اتهامات مضحكة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم إن-شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنه في هذه المرة بالطبع حق الرد على ملاحظات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ما كنت بحاجة إلى أن أقول ذلك، ولكن جمهورية كوريا هي عضو يحظى باحترام كبير في المجتمع الدولي وصدیق لجميع الأعضاء. ويتجلى ذلك في كوننا سنستضيف الألعاب الأولمبية، التي شعارها السلام والصداقة لكل إنسان. ومن هذا المنطلق، أود أن أذكر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن المجتمع الدولي قد أعلن، من خلال قرارات متعددة لمجلس الأمن، عن موقفه الواضح والثابت تماماً بأنه لن يقبل مطلقاً البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبأن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى مسار العصر غير النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا. وأعطي الكلمة الآن لسفير أوكرانيا.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أشكر السفارة الكندية وفريقها على العمل المنجز. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب بوضوح عن دعم الوفد الأوكراني الكامل للجهود الهادفة إلى التمكين من إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

وأود أيضاً أن أشكر سفير الولايات المتحدة، السيد روبرت وود، على العرض الذي قدمه اليوم في هذه القاعة بشأن استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٨. أنا أعلم أن هذه الوثيقة جديدة فعلاً وأنها تخضع لتحليل دقيق من جانب الخبراء الوطنيين والدوليين في جميع أنحاء العالم. ولكني أود قبل كل شيء، في هذه المرحلة، أن أعرب عن تقديري لتوقيت عرض هذه الوثيقة هنا في هذه القاعة، وللطريقة التي عرضت بها، وللانفتاح الذي يبديه الوفد الأمريكي في مؤتمر نزع السلاح، فضلاً عن التزام الولايات المتحدة بعدم انتشار الأسلحة النووية وبأهداف تحديد الأسلحة.

وأود أيضاً إبداء بعض التعليقات فيما يتعلق بالكلمة التي ألقاها اليوم الوفد الروسي، وقبل كل شيء، فيما يتعلق بالادعاء بأن الاتحاد الروسي يتقيد باتباع استراتيجية غير عدوانية وسلوك غير عدواني. فهذا الادعاء لا يمت إلى الحقيقة بأية صلة. فنعلم جميعاً أن الاتحاد الروسي يشن منذ

عام ٢٠١٤ حرباً هجينة ضد بلدي، إذ انتهك بشكل فظ مذكرة بودابست بشأن ضمانات الأمن لأوكرانيا. ونتيجة لهذه الحرب الهجينة التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، فإن جزءاً من بلدي، وهو جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، ومدينة سيفاستوبول، محتل مؤقتاً. وتوجد في جنوب شرق أوكرانيا قوات نظامية روسية ومرتزقة.

إن الاتحاد الروسي يزود الجماعات المسلحة غير الشرعية في جنوب شرق أوكرانيا، بانتظام، بالأسلحة المتطورة والذخائر المتطورة والمرتزقة. وهناك تقارير عديدة لمنظمات دولية محترمة، منها منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، تتحدث عن هذه الآثام التي يرتكبها الاتحاد الروسي. ولذا أقول إن هناك تغيرات جذرية في البيئة الأمنية، في القارة الأوروبية وفي العديد من المناطق الأخرى في العالم. ولكن الأمر الذي يشكل تهديداً كبيراً، لا للأمن الأوروبي فحسب، وإنما أيضاً بالمعنى الأوسع، هو مواصلة تسليح جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يحتلها الاتحاد الروسي بصورة غير شرعية.

ووفقاً لمعلوماتنا، يجري الآن نشر منظومات من الأسلحة الجديدة والمتطورة في ذلك الإقليم، وإن الاتحاد الروسي، كما أعلن ذلك مراراً، لا يستبعد على الإطلاق إمكانية نشر قوات نووية هناك. ولذا، نحث بالاتحاد الروسي أن يكف عن سلوكه العدواني، ويوقف استراتيجياته العدوانية، وينهي احتلاله لشبه جزيرة القرم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير أوكرانيا وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يليه ممثل المملكة المتحدة.

السيد جو يونغ - شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، وأعتذر لتناولي الكلمة مرة أخرى. إنه لممارسة حق الرد على التعليقات التي أدلى بها وفدا الولايات المتحدة وجمهورية كوريا بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد نشأت القضية النووية، في الواقع، بسبب التهديدات النووية والسياسة العدائية قديمة العهد للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذا، فإن الحجة القائلة بأنها قضية عالمية تهم العالم حجة غير منطقية. وينبغي تذكير الولايات المتحدة بأنه أياً كانت الضغوط الممارسة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو العقوبات المتخذة ضدها، ومهما كانت هذه العقوبات أو الضغوط شديدة، فإنها لن تهدد مطلقاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا خيار آخر أمام الولايات المتحدة سوى الاعتراف بمركز بلدي كقوة نووية وإيجاد طريقة للتعايش معه.

أما بشأن التعليقات التي أدلى بها مندوب كوريا الجنوبية، فقد نسوا أن قرارات مجلس الأمن هي وثائق موضوعة بدوافع سياسية وتقوم على السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبين الديمقراطية. وكما سبق أن ذكرنا وأعلننا بوضوح شديد في عدد من المناسبات، فإن القوة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي قوة ردع للدفاع عن نفسها لمنع نشوب حرب وحماية أمنها القومي وحقوق شعبها في الوجود إزاء التهديد النووي والاستفزازات العسكرية القديمة العهد.

وعلى ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تضع مطلقاً قوة ردعها الخاصة بالدفاع عن النفس على طاولة التفاوض ما لم تتخل الولايات المتحدة عن سياستها العدائية تجاه بلدي وتهديدها النووي له. ويجدر بسلطات كوريا الجنوبية أن تمتنع عن المشاركة في الاستفزاز العسكري الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي لن يؤدي إلا إلى تقويض المناخ الإيجابي الراهن في العلاقات بين الكوريتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أتناول الكلمة لممارسة حق الرد على بعض الملاحظات التي أدلى بها الزميل الروسي، وإذ أفعل ذلك، فإني أستند إلى الاستعراض الأمني الوحيد الذي أجرته المملكة المتحدة منذ عام ٢٠١٥، والذي ما زال مع ذلك يقود النهج الذي نتبعه تجاه أمننا القومي. فقد قلنا آنذاك إن المملكة المتحدة آلت على نفسها، في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة عام ٢٠١٠، بأن تعمل مع حلفائها لبناء شراكة مع روسيا. ولكن، منذ ذلك الوقت، أصبحت روسيا أكثر عدوانية واستبدادية وشوفينية، وتعرّف نفسها بأنها مناهضة للغرب. وإن ضمها شبه جزيرة القرم بصورة غير شرعية في عام ٢٠١٤ واستمرارها في دعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا من خلال استخدام تكتيكات مختلطة مرفوضة، وتلاعبها بوسائل الإعلام، إن كل ذلك دل على رغبة روسيا في تقويض معايير التعاون الدولي الأوسع من أجل تأمين مصالحها المتصورة.

وقد وصلت روسيا إلى منتصف الطريق في تنفيذ برنامج من الاستثمارات الكبيرة لتحديث قواتها العسكرية ورفع مستواها، بما في ذلك قواتها النووية. وزادت أيضاً مناوراتها النووية وخطبها في هذا الشأن، مع إطلاق تهديدات بوضع قوات نووية في كالينغراد - وهي تواصل الآن هذا العمل حتى إنجازها - وفي شبه جزيرة القرم. وإن الهدف من النشاط العسكري الذي تقوم به حول إقليم حلفائنا وبالقرب من المجال الجوي والمياه الإقليمية للمملكة المتحدة هو اختبار ردودنا. وسيظل من الصعب التنبؤ بسلوك روسيا ولا يمكننا استبعاد إمكانية أن تستهويها فكرة التصرف بشكل عدواني ضد حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي.

إن التزامنا بالدفاع والأمن الجماعيين من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي ما زال قوياً كالمعتاد. وفي الوقت ذاته، إن روسيا هي إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وعلى الرغم من اختلافاتنا، فإننا سنسعى إلى إيجاد سبل للتعاون والتشارك مع روسيا بشأن مجموعة من القضايا الأمنية العالمية.

إن التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو إحدى تلك القضايا التي تعاوننا بشأنها في مجلس الأمن، وبالطبع، أجمع المجلس على أن يدين التجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية التي أجراها ذلك البلد وعلى أن يفرض عليه أقصى مجموعة من العقوبات فُرِضت حتى الآن على أي بلد في هذا القرن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة وأعطي الكلمة للوفد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد عارض الوفد الروسي دوماً أن تناقش في مؤتمر نزع السلاح قضايا سياسية حساسة لا تمت بصلة كبيرة إلى ولاية المؤتمر. ولكن، بما أن وفوداً أخرى أثارت هذه القضايا، فليس أمامنا من خيار سوى الرد عليها.

أولاً، الزملاء الأجلاء، إن الاتحاد الروسي لم يلفظ قط كلمة "معتدية" فيما يتعلق بالدول الأخرى المشاركة في المؤتمر. وبالتالي، لسنا نحن من بدأ هذه الحرب. وأشار في هذه الحالة إلى حرب مختلطة، حرب إعلامية كلياً، أو ما أشبهه. ولا نبدي دائماً رد فعل إلا إزاء اتهامات لا أساس لها من هذا النوع. وفي الوقت نفسه، إن تسمية روسيا بالدولة المعتدية تظهر بالفعل في عدد من وثائق

السياسة العامة، وحتى في تشريع بلدان معينة. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباهكم إلى حقيقة أن الالتزامات الرئيسية لروسيا بوصفها قوة نووية هي، بموجب مذكرة بودابست، عدم استعمال الأسلحة النووية ضد أوكرانيا ولا التهديد باستعمالها ضدها. ولم يحصل قط أي شيء من هذا القبيل.

ثانياً، فيما يتعلق بالمواقف في مذكرة بودابست، لا توجد أي إشارة إلى أنه ينبغي لروسيا أو لأية دولة أخرى أن ترغب أي جزء من أوكرانيا على البقاء داخل إقليمها ضد إرادة السكان. وفي شبه جزيرة القرم، أعرب قرابة ١٠٠ في المائة من السكان المتعددي الإثنيات، منذ حوالي أربع سنوات، عن الرغبة في الاتحاد بصورة طوعية مع روسيا. ولم تنظر سلطات الاتحاد الروسي في هذه القضية إلا بعد اتخاذ هذا القرار، فكان جوابها على الطلب إيجابياً. ولا أريد أن أتحدث عما تسبب في هذا الوضع، فقد أصبح من التاريخ، ولن أذكر بالدور الذي أداه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى - لأننا سندخل مرة أخرى في مناقشات عديمة الجدوى، ولا نهاية لها، وغير مثمرة.

والوضع مماثل فيما يتعلق بدونباس. فهذا الجزء من أوكرانيا لم يرد العيش في ظل القواعد الجديدة التي أصدرتها السلطات الجديدة في كييف. ونتيجة لذلك، هناك حرب أهلية دموية في الشرق، لا علاقة لها مطلقاً بروسيا. ونحن نشارك في محاولة التوصل إلى تسوية سياسية في دونباس، وذلك أساساً، لأن روسيا، مع بلدان نورماندي الأربعة الأخرى، هي إحدى الدول الراعية لاتفاقات منسك، بالرغم من أن مسؤولية تنفيذ هذه الاتفاقات تقع على عاتق السلطات في كييف وفي الجمهوريتين المعلنتين ذاتياً. أما كيفية تنفيذ هذه الاتفاقات، فهي مسألة أخرى تماماً.

إن محاولة الاختباء وراء رأي منظمات دولية رئيسية لا علاقة لها بالقضايا قيد المناقشة هنا. ولا أريد مطلقاً الغوص أكثر في كل ذلك، وبالتأكيد، ما كنا لنبدى أيًا من تعليقاتنا لو لم تكن تتعلق بمضمون المذهب الأمريكي النووي المنقح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب الاتحاد الروسي. لقد طلب مندوب أوكرانيا الكلمة. السيد سفير أوكرانيا، الكلمة لك.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعذر لتناولي الكلمة مرة أخرى، ولكنني لا أستطيع إلا أن أبدي رد فعل إزاء ما قاله ممثل الاتحاد الروسي. قبل كل شيء، فيما يتعلق بمذكرة بودابست، الموضوع هو أن الاتحاد الروسي يقرأ هذه الوثيقة البالغة الأهمية قراءة جد انتقائية، وأود الإشارة إلى أربعة بنود رئيسية في هذه الوثيقة. إني أتفق مع الاتحاد الروسي من ناحية عدم استعماله الأسلحة النووية فيما يتعلق ببلدي، ولكن هناك أربعة أحكام إضافية في الوثيقة: الأول، احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة؛ والثاني، الامتناع عن تهديد أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان أو استخدام القوة ضدها؛ والثالث، الامتناع عن ممارسة الضغط الاقتصادي على أوكرانيا للتأثير على سياساتها؛ والرابع، التماس إجراء فوري من جانب مجلس الأمن بتقديم المساعدة إلى أوكرانيا إذا وقعت أوكرانيا ضحية لعمل عدواني أو تعرضت لتهديد بعدوان تُستعمل فيه أسلحة نووية. وقد انتهك الاتحاد الروسي على نحو فظ هذه الأحكام الرئيسية الأربعة من مذكرة بودابست.

وفيما يتعلق بما حدث في عام ٢٠١٤ في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، فإننا نتذكر جميعاً، بالطبع، الصور التي نقلتها وسائل الإعلام عن الرجال الخضر وبأيديهم أسلحة.

وفيما بعد، اعترف بأن الجنود الروس كانوا هناك وأنه كان هناك سيناريو معد، سيناريو غادر كان يجري إتمامه إلى النهاية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي. والواقع أن مواطني هذه الجمهورية قد دُفعوا بالقوة إلى المشاركة في هذه الانتخابات الكاذبة التي لم يعترف بها المجتمع الدولي. ولم يكن هناك مراقبون دوليون، ناهيك عن الانتهاكات الجسيمة التي حدثت في تنظيم السيناريو.

وثمة قضية أخرى تتعلق بمناطق معينة من مقاطعتي دونتسك ولوهانسك في جنوب شرق أوكرانيا حيث يوجد وجود روسي. وفي الواقع، أود أن أ طرح سؤالاً على ممثل الوفد الروسي، وسؤالي بسيط: إذا كان الاتحاد الروسي مهتماً حقاً بتحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوكرانيا، فلماذا يعرقل مسألة إرسال بعثة لمراقبة حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى بلدي، إلى جنوب شرق أوكرانيا؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير أوكرانيا وأعطي الكلمة الآن لسفيرة فرنسا.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر سفير الولايات المتحدة للعرض الذي قدمه هذا الصباح عن استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة وأن أعلق على المداخلات التي تلتها، وبشكل خاص على بعض الملاحظات التي أدلى بها الاتحاد الروسي.

إن قوة الردع النووي الخاصة بفرنسا مستقلة استقلالاً تاماً. ومع ذلك، فإننا نعتبر قوة الردع الأمريكية الأوسع والضمانات الأمنية المرتبطة بها عاملاً هاماً من عوامل الاستقرار الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بما جاء في الاستعراض من تكريس لدور الردع النووي لمنظمة حلف شمال الأطلسي في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة الأوروبية - الأطلسية.

وبالنظر إلى بروز تعددية قطبية نووية عسكرية حقيقية وتزايد خطورة طابع التهديدات، بما فيها التهديدات النووية، فإن فرنسا ما زالت مقتنعة بالحاجة إلى تعزيز مصداقية دور منظمة حلف شمال الأطلسي في الردع النووي، المشار إليه في استعراض الوضع النووي، وإلى تعميق الثقافة النووية للحلف. ويجري تشاور وتعاون وثيقان بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن جميع جوانب المسألة النووية، من خلال حوار منتظم قائم على الثقة، ويجب أن يبقى كذلك. وهذا التشاور وهذا التعاون يقومان على الأساس المتين لتحالفنا وعلى مسؤولياتنا الفريدة كدولة تؤمن إيماناً راسخاً بالسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة فرنسا وأعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرد على تعليقيين أدلى بهما ممثل كوريا الشمالية. وأسمحوا لي بأن أذكره بأن قرارات مجلس الأمن تعتبر قانوناً دولياً وليس وثائق سياسية لفقتها الولايات المتحدة أو تمثل سياسة الولايات المتحدة.

والآن بعض التعليقات النهائية فعلاً على استعراض الوضع النووي. فقد أعدت هذه الوثيقة أساساً خلال العام الماضي. وعُقد الكثير من الاجتماعات داخل حكومة الولايات المتحدة مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة للنظر في بيئة التهديد القائمة في الوقت الراهن وفي ما نعتقد أنها ستكون عليه في المستقبل. وبالتأكيد، برزت خلال تلك المناقشات والاجتماعات اختلافات في الرأي، ولكننا خرجنا في نهاية الأمر بوثيقة نرى أنها تمثل ما نعتقد أنها تهديدات راهنة تواجه الولايات المتحدة وتوجز الخطوات التي نعتقد أننا نحتاج إلى اتخاذها لمعالجة تلك التحديات الأمنية.

إننا لسنا سعداء باتخاذنا موقفاً أصعب بكثير فيما يتعلق بالتزامنا النووي ولكننا شعرنا أنه ليس أمامنا خيار، بالنظر إلى بيئة التهديد القائمة. إننا وثيقة تقوم على العالم كما هو، لا العالم الذي نود أن يكون. وعلينا أن نعالج هذه التهديدات، ولدينا مسؤوليات حول الكرة الأرضية لتوفير الأمن، وليس لمواطنينا فقط. وهكذا أعدت هذه الوثيقة بعناية وسترشدنا في السير إلى الأمام فيما يتعلق بالتزامنا على الساحة النووية. ونأمل أن يقوم أولئك الذين لم يقرأوها بقراءتها. ويبقى وفدي بالطبع منفتحاً لتقبل أية تعليقات يمكن أن يُدلي بها الممثلون. ولكننا أردنا أن نتأكد اليوم أننا عرضنا الخطوط العريضة لاستعراض الوضع النووي الجديد هذا وقدمنا أساساً منطقياً للسبب الذي دعانا إلى اتخاذ هذا الموقف الخاص.

وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، لسماحكم لي بالإدلاء بهذا البيان عن استعراض الوضع النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير على إحاطتنا بأفكاره عن هذا الموضوع وعلى النقاش الذي كان ثرياً جداً. أرى أن ممثل الاتحاد الروسي يريد ممارسة حقه في الرد.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأكون وجيزاً وأرد فقط على السؤال الذي طرحه ممثل أوكرانيا. فيما يتعلق بنشر قوات لحفظ السلام في شرق أوكرانيا، يجدر بالذكر أنه ليست هذه هي المبادرة التي أيدها الاتحاد الروسي فحسب، وإنما أيضاً أن رئيس الاتحاد الروسي هو الذي أول من طرحها في الأصل، في خريف العام الماضي، إن لم أخطئ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. إن ممثل أوكرانيا يرغب في أخذ الكلمة. تفضل سعادة السفير، لك الكلمة.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل كل شيء، تعليق قصير جداً على ما قاله ممثل الاتحاد الروسي بخصوص بعثة مراقبة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب شرق أوكرانيا. إن الشيطان، كما نعلم جميعاً، يكمن في التفاصيل. ولذا، من الأهمية بمكان، قبل كل شيء، التأكيد على أن المبادرة أطلقها منذ البداية تماماً الجانب الأوكراني في الأمم المتحدة.

والأمر الآخر هو مضمون المبادرة. فأعترف بالفعل بأنه كانت هناك بعض المقترحات التي قدمها الاتحاد الروسي، ولكن من المهم جداً، في الوقت ذاته، النظر إلى المضمون، وأن تتوفر مبادرة تكون قبل كل شيء قابلة للحياة وتفضي إلى نتائج ملموسة. وفي تقديرنا، وتقدير العديد من البلدان الأخرى المشاركة، أن المقترحات الروسية غير قابلة للحياة ولا يمكن أن تجلب السلم والاستقرار إلى جنوب شرق أوكرانيا، نظراً إلى وجود قوات روسية ومرترقة هناك وإلى أن الحدود الروسية - الأوكرانية غير مغلقة.

إذن، من وجهة النظر هذه، من المهم جداً، قبل كل شيء، البدء بتنفيذ العنصر الأمني في اتفاقات منسك، وتكوين رأي سياسي لإجراء نقاش في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة بشأن مبادرة يمكن أن تجلب حقيقة السلام والاستقرار إلى جنوب شرق أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سعادة السفير. أرى أنه لا توجد طلبات أخرى لتناول الكلمة وأود، قبل اختتام الجلسة، أن أشكر الوفود على الكلمات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئاسة. وبذلك ينتهي عملنا لهذا اليوم. ستُعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس، ٨ شباط/فبراير، في الساعة ١٠/٠٠. ترفع الجلسة.

تُفَعَّت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.